

"أثر ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي في شركات
التأمين بالسعودية: دراسة تطبيقية"

تقديم الطالب

أميرة سعود كامل

243001088

إشراف

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د. فايز جراد

العام

2025



الإهداء

إلى من كان سندي ورفيقي في دربي،

إلى زوجي العزيز، الذي كان دعمه طوق نجاة في لحظات التعب، وكان حضوره طمأنينة في كل محطة
من محطات الطريق.

إلى بناتي الغاليات، أنتنّ الحافز الأكبر، ومصدر النور الذي أستمد منه عزيّمتي.

إلى والدتي الحبيبة، دعاؤك كان سري، وصبرك كان عوني.

وإلى كل من آمن بي، ووقف إلى جانبي، وساندني بكلمة أو فعل،

أهدي ثمرة هذا الجهد، عربون امتنانٍ ومحبة، وشهادة على أن النجاح لا يولد من فراغ، بل

يُصنع بدعم من نحب

قائمة المحتويات

7.....	الملخص
9.....	الفصل الأول: المقدمة والإطار التمهيدي
9.....	المقدمة
10.....	مشكلة الدراسة
10.....	أهمية الدراسة
10.....	أهمية الدراسة العلمية
11.....	أهمية الدراسة العملية
11.....	أهداف الدراسة
12.....	تساؤلات الدراسة
13.....	فروض الدراسة
13.....	المنطلقات النظرية للدراسة
16.....	مفاهيم الدراسة
17.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
17.....	أولاً: الإطار النظري
17.....	المبحث الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها
23.....	أهمية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات
25.....	أهمية إدارة المخاطر المالية على مستوى أداء العاملين
26.....	المبحث الثاني: ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين
33.....	المبحث الثالث: إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)
36.....	الإطار النظري للأداء المالي المستدام
36.....	المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

40	المبحث الثاني: مفهوم الاستدامة المالية.....
46	ثانياً: الدراسات السابقة.....
46	الدراسات السابقة.....
55	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها.....
55	منهج الدراسة.....
55	أدوات الدراسة.....
56	مجتمع وعينة الدراسة.....
56	حدود الدراسة.....
56	المقاييس والاختبارات الإحصائية.....
57	الفصل الرابع: تحليل البيانات.....
84	الخاتمة.....
84	النتائج.....
85	التوصيات.....
85	على مستوى الشركات:.....
86	على مستوى الحوكمة:.....
86	على مستوى الجهات الرقابية:.....
86	على المستوى البحثي:.....
87	المراجع.....
94	الملاحق:.....

قائمة الجداول

الجدول 1	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي.....	57
الجدول 2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....	57
الجدول 3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.....	58
الجدول 4	توزيع أفراد العينة حسب حجم الشركة.....	59
الجدول 5	توزيع أفراد العينة حسب نوع الشركة.....	59
الجدول 6	المحور الأول: "ممارسات إدارة المخاطر":.....	60
الجدول 7	المحور الثاني: حوكمة الشركات.....	63
الجدول 8	المحور الثالث: "الأداء المالي المستدام":.....	66
الجدول 9	المحور الرابع: التحديات والمعوقات.....	69
الجدول 10	اثبات الفرضية الأولى.....	73
الجدول 11	اثبات الفرضية الثانية.....	75
الجدول 12	اثبات الفرضية الثالثة.....	78
الجدول 13	اثبات الفرضية الرابعة.....	81

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف وتقييم ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، من خلال الغوص في طبيعة السياسات والإجراءات التي تعتمدها هذه الشركات وفهم كيفية تطبيقها على أرض الواقع، مع تقييم مدى فعاليتها وكفاءتها وانعكاسها على الأداء المالي المستدام، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من (260) مفردة تمثل مديري المخاطر والموظفين في إدارات المخاطر والتمويل، وتم تصميم الاستبيان بعناية ليعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها من خلال صياغة أسئلة مباشرة وواضحة لضمان جودة البيانات ودقة التحليل، مع توظيف المنهج التحليلي الوصفي لفحص وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر ومؤشرات الأداء المالي والربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين السعودية، وقد حددت الدراسة مجتمعها بكافة العاملين في أقسام المخاطر والتمويل بشركات التأمين السعودية ضمن الحدود المكانية للمملكة العربية السعودية والحدود الزمانية للعام الدراسي 2025، وتوصلت الدراسة في ضوء ما سبق من نتائج إحصائية وتحليلات ميدانية إلى أن هناك علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر من جهة، واستدامة الأداء المالي، ومؤشرات الربحية، والاستقرار المالي من جهة أخرى، بما يعكس أهمية تبني سياسات إدارة مخاطر فاعلة لضمان تحقيق أداء مالي مستدام يعزز استقرار الشركة ومركزها التنافسي، كما أثبتت النتائج أن استدامة الأداء المالي تمثل المتغير الأهم في تحسين ممارسات إدارة المخاطر دون أن تظهر فروق دالة إحصائية تعزى لحجم الشركة أو نوعها، وتبين أيضًا أن مؤشرات الربحية والاستقرار المالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، بما يؤكد العلاقة التبادلية بين الأداء المالي القوي وقدرة الشركات على مواجهة المخاطر والحد من أثارها، وتتسجم هذه النتائج مع الأدبيات الحديثة التي تشير إلى أن الأداء المالي القوي يمكن الشركات من تطوير بيئة حوكمة فعالة وأنظمة متقدمة لإدارة المخاطر، وتبرز أهمية الدراسة في كونها تناولت موضوعاً استراتيجياً في سياق بيئة أعمال محلية ضمن قطاع حيوي تحرص رؤية المملكة 2030 على دعمه، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات العملية، أهمها: تعزيز استدامة الأداء المالي كأولوية استراتيجية لدعم ممارسات إدارة المخاطر، الاستثمار في تقنيات حديثة تعتمد الذكاء الاصطناعي، إعداد برامج تدريب تخصصية، تحقيق تكامل مؤسسي بين الإدارات، تكثيف تطبيق مبادئ الحوكمة، تخصيص ميزانيات مستقلة لإدارة المخاطر، إلزام الشركات بتقارير دورية عن الأداء المالي والمخاطر، وتحديث الأنظمة والتعليمات الرقابية بما ينسجم مع المتغيرات المستجدة في بيئة التأمين السعودية، مع الدعوة لإجراء دراسات مقارنة مستقبلية بين السوق المحلي والأسواق الخليجية والدولية لقياس كفاءة إدارة المخاطر محلياً.

الكلمات المفتاحية: "ممارسات إدارة المخاطر، استدامة الأداء المالي، شركات التأمين بالسعودية.

Abstract

This study aimed to explore and assess risk management practices within insurance companies operating in the Kingdom of Saudi Arabia, by delving into the nature of the policies and procedures these companies adopt, understanding how they are applied in practice, and evaluating their effectiveness and efficiency in contributing to sustainable financial performance. The study relied on a questionnaire as the primary tool for data collection, targeting a sample of 260 respondents representing risk managers and staff working in the risk and finance departments of insurance companies. The questionnaire was carefully designed to reflect the study's objectives and research questions, with clear and direct phrasing to ensure participants' comprehension, the reliability of data, and the accuracy of analysis. The descriptive analytical method was employed to examine and interpret the relationship between risk management practices and financial performance indicators, profitability, and financial stability in Saudi insurance companies. The study population included all employees in risk and finance departments of insurance firms across Saudi Arabia, within the spatial boundaries of the Kingdom and the temporal scope of the academic year 2025. In light of the statistical results and field analyses, the study revealed a strong, positive, and statistically significant relationship between risk management practices on one hand, and sustainable financial performance, profitability indicators, and financial stability on the other, emphasizing the importance of adopting effective risk management policies to achieve sustainable financial outcomes, ensuring corporate stability, and enhancing market competitiveness. Furthermore, the findings confirmed that sustainable financial performance represents the most influential variable in improving risk management practices, with no statistically significant differences attributed to company size or type. It was also found that profitability and financial stability indicators are closely linked to the level of risk management policy implementation, confirming the reciprocal relationship between strong financial performance and a company's ability to confront and mitigate risks. These results align with recent literature indicating that strong financial performance enables firms to develop effective governance environments and advanced risk management systems. The significance of this study also lies in addressing a strategic topic within a local business context in a vital sector prioritized by Saudi Vision 2030. The study concluded with a set of practical recommendations, including prioritizing sustainable financial performance as a strategic objective to support risk management practices, investing in advanced technologies based on artificial intelligence, organizing specialized and periodic training programs, achieving institutional integration between departments, intensifying the application of corporate governance principles, allocating independent budgets for risk management, obligating companies to submit periodic reports on financial performance and risks, and updating regulatory systems and instructions to align with emerging changes in the Saudi insurance market environment. Additionally, the study recommends conducting future comparative studies between the local market and insurance markets in neighboring Gulf countries and international markets to assess the local risk management efficiency.

Keywords: Risk Management Practices, Sustainable Financial Performance, Insurance Companies in Saudi Arabia.

الفصل الأول: المقدمة والإطار التمهيدي

المقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المالي، برزت إدارة المخاطر كعامل حاسم لضمان استمرارية المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة التحديات غير المسبوقة. وعلى الرغم من التقدم الكبير في منهجيات إدارة المخاطر، تظل هناك فجوة بحثية تتعلق بفعالية هذه الممارسات في تحقيق الاستدامة المالية لشركات التأمين، خاصة في السياق السعودي الذي يشهد تحولات هيكلية في قطاعه المالي.

لقد أكدت الدراسات السابقة، مثل دراسة زاهر ونقار (2020)، على وجود علاقة إيجابية بين تبني أنظمة إدارة المخاطر المتطورة والنجاح المالي للمؤسسات، حيث توفر هذه الأنظمة ميزة تنافسية وتعزز العوائد. كما أشار الشمراني (2024) إلى دور إدارة المخاطر في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي. ومع ذلك، فإن معظم هذه الدراسات ركزت على القطاع المصرفي، بينما ظل أثر إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي لشركات التأمين – خاصة في البيئات الناشئة مثل السعودية – غير مدروس بالعمق الكافي.

تزداد أهمية هذه القضية نظرًا للطبيعة الفريدة لصناعة التأمين، التي تعتمد بالأساس على تحمل المخاطر ونقلها، مما يجعلها عرضة لمخاطر الاكتتاب والاستثمار والتشغيل والنظامية. كما أن الدراسات السابقة، مثل بحث (Almasarweh et al., 2022)، ربطت بين حوكمة الشركات الفعالة ونجاح إدارة المخاطر، لكنها لم تتناول بشكل كافٍ كيفية تفاعل هذه العوامل في قطاع التأمين لضمان استدامة مالية طويلة الأجل.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل أثر ممارسات إدارة المخاطر المالية على استدامة الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية، مع التركيز على دور الحوكمة في تعزيز هذا الأثر. كما تسعى إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها، وكيفية توظيف هذه العمليات لتحقيق استقرار مالي مستدام. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في تقديم توصيات عملية للمشرعين والممارسين في قطاع التأمين، بالإضافة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال إدارة المخاطر المالية.

مشكلة الدراسة

تواجه شركات التأمين صعوبات متزايدة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي نتيجة للتغيرات التنظيمية والتقلبات الاقتصادية وغيرها من المخاطر التي تعرض قدرتها على الاستمرار واستقرارها المالي للخطر. ونظراً لهذا، فإن إدارة المخاطر تصبح أداة أساسية تساعد هذه الشركات على التغلب على هذه العقبات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومع ذلك، فقد لوحظ أن شركات التأمين تختلف اختلافاً كبيراً في مدى تطبيقها لتقنيات إدارة المخاطر، وأن بعضها لا يزال يستخدم تقنيات إدارة المخاطر القديمة وغير الفعالة. وقد تصبح هذه الشركات أكثر عرضة للتهديدات نتيجة لذلك، وتشهد انخفاضاً في أدائها المالي، وتصبح أقل قدرة على المنافسة.

لقد تناولت دراسات قليلة صناعة التأمين على وجه التحديد، وخاصة في السياق المحلي، على الرغم من حقيقة أن العديد من الأبحاث قد فحصت العلاقة بين إدارة المخاطر والنجاح المالي في الشركات بشكل عام. وعلاوة على ذلك، ركزت معظم الدراسات السابقة بشكل رئيسي على تحليل أثر إدارة المخاطر على المؤشرات المالية التقليدية، كالأرباح والعائد على الأصول. إلا أن هناك مجالاً واسعاً لإجراء مزيد من الأبحاث التي تستكشف دور إدارة المخاطر في تعزيز استدامة الأداء المالي، والتي لا تقتصر فقط على المؤشرات التقليدية، بل تشمل أيضاً جوانب أخرى مثل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المالي، وزيادة القدرة على مواجهة التحديات والصدمات الاقتصادية.

ونظراً لما سبق، فإن السؤال التالي يلخص مشكلة البحث:

ما هو تأثير ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي في شركات التأمين؟

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة العلمية

1. تهدف الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية في مجال إدارة المخاطر في قطاع التأمين، وخاصة في البيئة المحلية، من خلال تقديم تحليل شامل ومعمق لهذا الموضوع.
2. تطوير أدوات تحليلية: قد تساعد الدراسة على تطوير أدوات تحليلية جديدة لتقييم ممارسات إدارة المخاطر وأثرها على الأداء المالي، مما سيكون مفيداً للباحثين والممارسين في هذا المجال.

3. تعزيز المعرفة العلمية: من خلال تقديم نتائج وتحليلات جديدة حول تأثير ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي، تعمل الدراسة على تعزيز المعرفة العلمية في قطاع التأمين.
 4. تقديم إطار نظري متكامل: تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري متكامل يعزز المعرفة حول العلاقة بين إجراءات إدارة المخاطر واستمرارية الأداء المالي لشركات التأمين على المدى الطويل.
 5. المقارنة والتقييم: يسمح البحث بإجراء مقارنات بين الشركات من حيث كيفية تطبيق إدارة المخاطر.
- أهمية الدراسة العملية**

1. تعزيز إجراءات إدارة المخاطر: من خلال تقديم اقتراحات مفيدة لتعزيز هذه الإجراءات، يساعد التقرير شركات التأمين على وضع استراتيجيات إدارة المخاطر.
2. تحسين استدامة الأداء المالي: من خلال تسليط الضوء على أهمية تنفيذ إجراءات فعالة لإدارة المخاطر، يساعد البحث شركات التأمين على تحسين استدامة أدائها المالي.
3. دعم القرار: يقدم البحث بيانات وتحليلات ثاقبة لمساعدة المديرين في شركات التأمين في اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن إدارة المخاطر.
4. زيادة فهم أهمية إدارة المخاطر: تساعد الدراسة على زيادة فهم أهمية إدارة المخاطر في صناعة التأمين وتحفز الشركات على استخدام إجراءات فعالة لإدارة المخاطر.
5. تحسين القدرة التنافسية: من خلال استخدام أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، تساعد نتائج الدراسة شركات التأمين على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة.
6. تفعيل وظيفة الحوكمة: يساعد البحث الشركات على استخدام الحوكمة كأداة لإدارة المخاطر.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس للدراسة: استكشاف وتقييم ممارسات إدارة المخاطر: الغوص في عالم ممارسات إدارة المخاطر التي تعتمد عليها شركات التأمين، وفهم كيفية تطبيقها على أرض الواقع، مع تقييم مدى فعاليتها وكفاءتها.

يتفرع عنه:

1. رصد تأثير ممارسات إدارة المخاطر: تحليل الأثر الذي تتركه هذه الممارسات على مؤشرات الأداء المالي المستدام، لفهم كيفية مساهمتها في تعزيز استقرار شركات التأمين وقدرتها على مواجهة التحديات.

2. تقييم استدامة الأداء المالي: تقييم مستوى استدامة الأداء المالي في شركات التأمين، وتحديد العوامل المؤثرة عليه.
3. تحليل العلاقة بين المتغيرات: تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين، وتحديد طبيعة هذه العلاقة وقوتها.
4. تقديم توصيات عملية: تقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين، وتعزيز استدامة أدائها المالي.
5. تحديد التحديات والمعوقات: تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه شركات التأمين في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الفعالة.
6. تطوير إطار تحليلي: تطوير إطار تحليلي شامل يساهم في فهم الآلية المتبادلة التي تعمل بها ممارسات إدارة المخاطر والأداء المالي في شركات التأمين.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيس: ما هو تأثير ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي في شركات التأمين؟
يتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم ممارسات إدارة المخاطر المطبقة في شركات التأمين؟
- ما هو مستوى تطبيق هذه الممارسات في الشركات المحلية؟
- ما هو تأثير ممارسات إدارة المخاطر على مؤشرات الأداء المالي المستدام في شركات التأمين؟
- ما هي مؤشرات الأداء المالي المستدام الأكثر تأثراً بممارسات إدارة المخاطر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين؟
- ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه شركات التأمين في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الفعالة؟
- ما هي الإجراءات أو التوصيات التي يمكن طرحها لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التأمين، بما يساهم في تحقيق استدامة أفضل للأداء المالي لهذه الشركات؟

فروض الدراسة

1. الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية."
2. الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية."
3. الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بين شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، تعزى إلى حجم الشركة ونوعها."
4. الفرضية الرابعة: "لا يؤثر تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية."

المنطلقات النظرية للدراسة

عند بناء هذه دراسة، يمكن الاستناد إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساعد في فهم وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. بعض أهم هذه المنطلقات:

1. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تفسر العلاقة بين المديرين والمساهمين في الشركات. في سياق الدراسة، يمكن استخدام هذه النظرية لفهم كيف تؤثر ممارسات إدارة المخاطر على تقليل تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، وبالتالي تحسين الأداء المالي. يمكن من خلال هذه النظرية فهم كيف يمكن أن تؤثر آليات حوكمة الشركات على فعالية إدارة المخاطر.

2. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

ترى هذه النظرية أن الشركات يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط المساهمين في قطاع التأمين، بما في ذلك المالكين والمستثمرين والعملاء، وجميع العاملين والأفراد بشكل عام.

يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل كيف تؤثر ممارسات إدارة المخاطر على علاقة الشركة بأصحاب المصلحة، وبالتالي على استدامة أدائها المالي.

3. نظرية الموارد القائمة على القدرات (Resource-Based View)

تركز هذه النظرية على أهمية الموارد والقدرات الداخلية للشركات في تحقيق الميزة التنافسية.

يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل كيف يمكن لممارسات إدارة المخاطر أن تساهم في بناء قدرات داخلية قوية في شركات التأمين، وبالتالي تحسين أدائها المالي المستدام.

تعتبر إدارة المخاطر من ضمن هذه الموارد التي يمكن من خلالها تحقيق ميزة تنافسية.

4. نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM)

تقدم هذه النظرية إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر في المؤسسات، يشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، والتعامل معها، والمراقبة.

يمكن استخدام هذه النظرية لتقييم مدى تبني شركات التأمين لممارسات إدارة المخاطر المتكاملة، وتأثير ذلك على استدامة أدائها المالي.

5. نظرية مجتمع المخاطر (Risk Society Theory)

تشرح هذه النظرية كيفية خلق المخاطر وإدارتها في المجتمع المعاصر. ويمكن استخدام هذه النظرية لفهم كيفية تأثير القضايا البيئية والمخاطر النظامية على شركات التأمين، فضلاً عن كيفية تقليص تقنيات إدارة المخاطر لهذه المخاطر.

6. نظرية حوكمة الشركات (Corporate Governance Theory)

تركز هذه الفكرة على دراسة كيفية الإشراف على الشركات والتحكم فيها مع التأكد أيضاً من الحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة والمساهمين.

يمكن تطبيق هذه النظرية لدراسة كيفية مساعدة حوكمة الشركات لشركات التأمين على زيادة المساءلة والانفتاح مع سن إجراءات إدارة المخاطر أيضاً.

قد يطور الباحث إطارًا تحليليًا متكاملًا يساعد في فهم العلاقة بين إجراءات إدارة المخاطر والجدوى المالية لشركات التأمين على المدى الطويل من خلال الاعتماد على هذه الافتراضات النظرية.

يمكن أن يتضمن الإطار النظري العناوين والفقرات التالية:

"المبحث الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها

مفهوم المخاطر وأنواعها

مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها

أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية

المبحث الثاني: ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين

تحديد المخاطر في شركات التأمين

تقييم المخاطر في شركات التأمين

التعامل مع المخاطر في شركات التأمين

مراقبة المخاطر في شركات التأمين

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية

أهمية إدارة المخاطر المؤسسية في قطاع التأمين

أطر إدارة المخاطر المؤسسية

الإطار النظري للأداء المالي المستدام

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي وأهميته

مؤشرات قياس الأداء المالي

المبحث الثاني: مفهوم الاستدامة المالية

مفهوم الاستدامة المالية وأهميتها

مؤشرات قياس الاستدامة المالية

المبحث الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والاستدامة المالية

مفهوم الأداء المالي المستدام

مؤشرات قياس الأداء المالي المستدام

مفاهيم الدراسة

إدارة المخاطر (Risk Management)

إنها عملية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تعرض أهداف الشركة للخطر. تتضمن هذه العملية تحديد المخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها واحتمال حدوثها وتنفيذ التدابير المضادة المطلوبة. يتم تضمين مخاطر الاكتتاب والاستثمار والمخاطر التشغيلية والاستراتيجية في إدارة المخاطر لشركات التأمين.

الأداء المالي المستدام (Sustainable Financial Performance)

التعريف: إنها قدرة المنظمة على تحقيق النجاح المالي على المدى الطويل مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. جنباً إلى جنب مع التفاني في المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تتضمن هذه الفكرة تحقيق الربحية والتنمية بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في مواجهة العديد من العقبات.

حوكمة الشركات (Corporate Governance)

التعريف: إنها مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تحكم كيفية تفاعل مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين مع بعضهم البعض. تسعى حوكمة الشركات إلى حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة مع ضمان المسؤولية والشفافية والإنصاف في إدارة الشركة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها

مفهوم المخاطر وأنواعها

مفهوم المخاطر

وفقاً لـ (رقطي، 2022) تعرف المخاطر على أنها "احتمالية أن يقع الضرر على إنسان نتيجة وجود خطر ما سوف يصيب كل ما يحيط به من موارد بشرية ومادية وبيئة... وتختلف مستويات الشدة وتأثيرها بناءً على النطاق الجغرافي سيعطيه الخطر أو قيمة الأصول التي ستهدر نتيجة الحوادث الناجمة عن تلك الأخطار."

أنواع المخاطر

إن تصنيف المخاطر يعد من القضايا الأساسية في ميدان إدارة المخاطر، حيث يساعد هذا التصنيف في توضيح طبيعة المخاطر المختلفة التي قد تواجه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وفي تحديد السبل الملائمة لمواجهتها ومن هنا يمكن تقسيم المخاطر بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين: مخاطر معنوية أو غير اقتصادية، ومخاطر اقتصادية ويندرج تحت كل نوع من هذين النوعين مجموعة من التصنيفات الفرعية التي توضح طبيعتهما وخصائصهما المختلفة ويمكن توضيحها كالتالي (وقاف، 2024):

1. تشير المخاطر المعنوية أو غير الاقتصادية إلى تلك المخاطر التي يؤدي تحققها إلى إحداث خسائر معنوية يصعب تقدير قيمتها نقدياً وتتمثل هذه الخسائر غالباً في أضرار نفسية أو اجتماعية أو معنوية تصيب الأفراد أو الجماعات، دون أن يترتب عليها بالضرورة أضرار مالية مباشرة ويعود السبب وراء عدم تغطية شركات التأمين لهذه المخاطر في جميع دول العالم إلى استحالة تحديد قيمة الخسارة الناجمة عنها بشكل نقدي، إذ يصعب قياس الأضرار النفسية أو الاجتماعية بمقاييس مادية دقيقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المخاطر قد تتحول في بعض الحالات إلى مخاطر اقتصادية عندما تؤثر الظروف النفسية والاجتماعية المصاحبة لها على اتخاذ القرارات المالية أو الاستثمارية، فتظهر آثارها بشكل مالي ملموس وتكمن أهمية التفرقة بين المخاطر الاقتصادية والمعنوية في أنها

تمكّن من تحديد مدى قابلية المخاطر للتأمين، حيث أن المخاطر غير الاقتصادية عادةً ما تكون خارج نطاق تغطية شركات التأمين.

2. أما المخاطر الاقتصادية، فهي تلك التي يترتب على تحققها خسائر مالية يمكن قياسها أو تقديرها بالنقود. وتعد هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر شيوعاً في النشاط الاقتصادي، حيث تمس المؤسسات والأفراد على حد سواء، وقد تؤثر في دخل المؤسسات أو في قيمة رؤوس أموالها أو في فرص العمل، خاصةً في أوقات الكساد الاقتصادي، حين تنخفض أسعار المنتجات والخدمات، وتنتشر البطالة نتيجة لتسريح العمال وتقليص الاستثمارات ويمتد أثر هذه المخاطر ليشمل أسواق المال والتجارة والاستثمار والصناعة والزراعة، بما يجعل إدارتها جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الاقتصادية الحديثة.

وعند النظر إلى المخاطر الاقتصادية، يمكن تقسيمها وفق عدة معايير مختلفة فمن حيث طبيعتها أو نشأتها، تنقسم إلى نوعين رئيسيين: المخاطر الطبيعية البحتة ومخاطر المضاربة. فالمخاطر الطبيعية البحتة هي تلك المخاطر التي تنتج عن ظواهر طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان ولا يمكنه التحكم فيها أو منع وقوعها. ومثالها الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، البراكين، والفيضانات، وكذلك حوادث الحريق والوفاة، حيث يترتب على تحققها خسائر مالية فقط، دون إمكانية تحقيق أرباح. وتهتم بدراسة هذا النوع من المخاطر عدة تخصصات علمية منها التأمين، إدارة الخطر، والإحصاء ويمكن توضيح ذلك كالتالي (بوداود، 2023):

- أما مخاطر المضاربة، فهي تلك المخاطر التي يكون الإنسان سبباً في نشأتها من خلال قيامه بسلوكيات أو أنشطة بهدف تحقيق أرباح مستقبلية محتملة، غير أن هذه الأنشطة قد تتطوي على احتمالات للخسارة في الوقت ذاته ويُعد الاستثمار في الأسهم، أو استيراد سلع ومنتجات من الخارج بهدف إعادة بيعها وتحقيق أرباح، من أبرز أمثلة هذا النوع من المخاطر وتتميّز هذه المخاطر بصعوبة التنبؤ بنتائجها، فضلاً عن أنها تتأثر بعوامل متقلبة وغير ثابتة، مما يجعل دراستها محل اهتمام لعلوم الأسواق والاقتصاد وبحوث التسويق.

- من حيث حجم الخطر ونتائج الخسارة المتوقعة، يمكن تقسيم المخاطر الاقتصادية إلى مخاطر عامة ومخاطر خاصة فالمخاطر العامة هي المخاطر التي إذا وقعت، تترتب عليها خسائر مالية ضخمة تصيب عدداً كبيراً من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بأكمله ومن أمثلتها الزلازل، الأعاصير، الحروب، الثورات، الاضطرابات السياسية، والأزمات الاقتصادية الحادة وتمتاز هذه المخاطر بصعوبة التنبؤ بها أو قياسها، كما يتعذر مجابتهها بشكل فردي، مما يستدعي تضافر جهود الدول،

والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية لمواجهتها وعادةً ما تكون شركات التأمين عاجزة عن تغطية هذه المخاطر بشكل منفرد نظرًا لضخامتها وعدم إمكانية إدارتها وفق الأسس الفنية المعتادة في قطاع التأمين.

- أما المخاطر الخاصة، فهي تلك المخاطر التي تؤثر على فرد واحد أو مؤسسة واحدة أو مجموعة محدودة من الأفراد، وتكون خسائرها المالية محدودة نسبيًا، ويمكن التنبؤ بها وقياسها ومن أمثلتها حوادث المرور، حوادث السرقة، الإصابات المهنية، والأمراض وتتميز هذه المخاطر بإمكانية مواجهتها بصورة فردية، إضافةً إلى أن شركات التأمين تقدم عادةً تغطية لها ضمن وثائق تأمينية محددة وفق أسس فنية دقيقة.
- وفقًا لطبيعة الشيء المعرض للخطر، يمكن أيضًا تصنيف المخاطر الاقتصادية إلى مخاطر سكون ومخاطر حركة مخاطر السكون هي المخاطر التي تحدث في بيئة مستقرة، مثل الكوارث الطبيعية أو حوادث الوفاة، أما مخاطر الحركة، فهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات في سلوك الأفراد والمجتمع والاقتصاد، كالتغير في أذواق المستهلكين، وتطور التكنولوجيا، وتقلب أسعار السلع والخدمات وتعتبر هذه المخاطر أقل قابلية للتنبؤ نظرًا لتأثرها بعوامل متغيرة باستمرار، وهي غالبًا ما تندرج ضمن فئة مخاطر المضاربة، حيث يمكن أن تحقق أرباحًا أو خسائر حسب طبيعة الظروف وتوقيت وقوعها.
- تندرج ضمن مخاطر الحركة مجموعة من المخاطر الأخرى، أبرزها مخاطر الإدارة، والتي تحدث نتيجة اتخاذ قرارات إدارية خاطئة بسبب نقص المعلومات، أو سوء تقدير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أو افتقار متخذ القرار للخبرة اللازمة ويترتب على هذه القرارات آثار سلبية على أداء المؤسسة، وقد تؤدي إلى خسائر مالية فادحة، خاصة وأنه يصعب في لحظة اتخاذ القرار الجزم بصحته أو خطئه، وهو ما يمثل مصدر قلق دائم للمسؤولين التنفيذيين والإداريين.
- وتأتي مخاطر السوق ضمن المخاطر الديناميكية الأكثر شيوعًا، حيث تنشأ نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، وأسعار السلع وتؤثر هذه المخاطر على القيمة السوقية للأصول المتداولة في الأسواق المحلية والدولية، وقد تتجم عنها خسائر مالية كبيرة إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما أن مخاطر الإنتاج تعد من بين المخاطر الديناميكية الهامة، إذ ترتبط بكفاءة سلسلة التوريد، توافر المواد الأولية، استقرار القوى العاملة، وجودة عمليات الإنتاج، وقد تؤدي نكسات في أي من هذه العوامل إلى تعطيل الإنتاج وارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح.

- أما المخاطر المالية، فهي تمثل جانبًا حيويًا ضمن المخاطر الاقتصادية، حيث تتعلق بمدى قدرة المنشآت على إدارة مواردها المالية، وتحديد احتياجاتها التمويلية، وتأمين مصادر التمويل الملائمة. وغالبًا ما يؤدي ضعف الإدارة المالية أو سوء التقدير في هذا الجانب إلى أزمات مالية حادة قد تنتهي بتعثر المنشأة أو تصفيتها.
- ولا يمكن إغفال المخاطر السياسية ضمن منظومة المخاطر الاقتصادية، حيث تلعب الظروف السياسية دورًا حاسمًا في تحديد مسار النشاط الاقتصادي، وقد تؤدي القرارات السياسية مثل فرض ضرائب جديدة، أو تغيير قوانين العمل، أو إصدار قرارات التأميم والمصادرة إلى تهديد استقرار الشركات والمؤسسات وتمتد المخاطر السياسية لتشمل التأثيرات الناتجة عن العلاقات الدولية، والحروب، والحصارات الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية.
- وأخيرًا، تمثل مخاطر الابتكار أحد أبرز المخاطر الديناميكية الحديثة، إذ يقترن هذا النوع من المخاطر بمحاولات إدخال منتجات أو خدمات أو تقنيات جديدة إلى الأسواق وتكمن خطورة هذا النوع من المخاطر في صعوبة تقدير حجم الطلب المتوقع على المنتج أو الخدمة الجديدة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الابتكار، وعدم وجود تجارب سابقة يمكن الاستناد إليها في تقييم المخاطر والعوائد.

مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها

يعرفها (الفتاح، 2020) "نظام متكامل وشامل التهيئة البيئية المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو كبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن القضاء على مصادرها".

أما (أسامة، 2014) يعرفها بأنها "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"

ويعرف (عيد ووليد، 2019) إدارة المخاطر بأنها "جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة"

ويعرفها (منبه، 2022) على أنها "عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات وحلول من شأنها أن تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها"

ويجد (بوداود، 2023) أن إدارة المخاطر هي "مجال يعمل على التوصل لمنع حدوث المخاطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثها، من خلال تحديد التهديدات المتوقعة واكتشاف نقاط الضعف خلال عملية نشاط المؤسسة".

ويعرفها (رقطي، 2022) بأنها "عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها ولتقليل من آثارها السلبية وقبول بعض أو كطل تبعاتها، كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية قياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة".

أهداف إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر أحد الأعمدة الأساسية في البنية التنظيمية للمؤسسات الحديثة، باعتبارها أداة حيوية لا تقل في أهميتها عن غيرها من القطاعات التشغيلية أو الاستراتيجية داخل المؤسسة، كالتمويل، الإنتاج، الموارد البشرية، أو التسويق وقد أدرك الباحثون والممارسون في هذا المجال على حد سواء الأهمية البالغة لوضع أهداف واضحة ومحددة لإدارة المخاطر، ليس فقط لحماية المؤسسة من التهديدات المحتملة، بل لضمان استمرارية العمل وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والمحافظة على سمعة المنشأة في بيئة أعمال تتسم بالتقلب وعدم اليقين ويجمع أغلب الأدبيات المتخصصة على أن إدارة المخاطر تستهدف في جوهرها محورين رئيسيين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض؛ يتمثل أولهما في العمل على الحد من تأثيرات المخاطر السلبية التي قد تواجه المؤسسة، في حين ينصرف الثاني إلى تقليل الخسائر المترتبة على تحقق هذه المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك عبر وضع سياسات واستراتيجيات استباقية وتدابير وقائية مدروسة غير أن هذا الإطار الثنائي لا يعكس الصورة الكاملة لأهداف إدارة المخاطر، إذ أن لهذه الوظيفة الحيوية مجموعة واسعة من الأهداف الفرعية المكملية، التي تتفرع وتتداخل فيما بينها، بحيث تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى حماية موارد المؤسسة، وتعزيز قدرتها التنافسية، وضمان استمرار عملياتها في الظروف الاعتيادية والاستثنائية على حد سواء ومن بين أبرز الأهداف التي تسعى إدارة المخاطر لتحقيقها مل يلي(رقطي، 2022):

- التحكم والسيطرة على المخاطر في صدارة الأولويات، إذ تحرص المؤسسة من خلال إدارة المخاطر على اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والتدابير التنظيمية التي تحول دون وقوع المخاطر أو تقلل من احتمال حدوثها، وفي حال تعذر تجنبها كلياً، تعمل الإدارة على التخفيف من آثارها السلبية بحيث لا

تعيق سير العمل ولا تؤثر على الأداء العام للمؤسسة ويندرج ضمن هذا الإطار أيضًا وضع استراتيجيات واضحة لمواجهة الكوارث والأزمات المحتملة، وضمان وجود خطط طوارئ جاهزة للتفعيل عند الحاجة.

- ويحتل ضمان سلامة المعلومات وحماية أمن البيانات موقعًا متقدمًا ضمن أهداف إدارة المخاطر المعاصرة، خاصةً في ظل التحول الرقمي الهائل الذي تشهده المؤسسات في مختلف القطاعات فقد أصبحت حماية البيانات الحساسة، سواء تلك المتعلقة بالعملاء أو الموظفين أو الشركاء، أولوية قصوى، لا سيما مع تصاعد تهديدات الأمن السيبراني وتزايد محاولات الاختراق والتسريب وتسعى إدارة المخاطر في هذا السياق إلى وضع سياسات أمن معلومات محكمة، تشمل تحديد مستويات الصلاحيات، واعتماد بروتوكولات تشفير البيانات، ووضع نظم رقابية صارمة لرصد أي محاولات تسلل أو اعتداء إلكتروني.
- ومن الأهداف المحورية كذلك، قيام إدارة المخاطر بتقسيم وتصنيف المناطق الخطرة داخل المؤسسة، سواء ما يتعلق بالمخاطر المهنية أو الصحية أو البيئية أو الأمنية، مع وضع الإجراءات والارشادات الوقائية المناسبة لكل منطقة بحسب طبيعة الأنشطة والمخاطر المحتملة ويشمل ذلك تحديث خطط الأمن الصناعي والصحي، وإجراء تدريبات دورية للعاملين، وتأهيلهم على التصرف السليم عند حدوث طارئ.
- ولا تقف أهداف إدارة المخاطر عند هذا الحد، بل تمتد إلى تطوير أدوات وأساليب إدارة المخاطر بصورة مستمرة، بما يتلاءم مع المتغيرات الديناميكية في بيئة العمل فالمخاطر لا تبقى ثابتة على حالها، بل تتطور بتطور التكنولوجيا والأسواق، والظروف السياسية والاقتصادية لذلك تسعى إدارات المخاطر إلى تحسين أدواتها التحليلية، واعتماد تقنيات حديثة في التنبؤ بالمخاطر وتحليلها وتقييمها، مثل أنظمة دعم القرار، والذكاء الاصطناعي، والنماذج الرياضية المتقدمة.
- كما يتجلى أحد الأهداف الاستراتيجية الهامة في نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة، بحيث تصبح جزءًا من الوعي المؤسسي العام، وليس مقصورة على الإدارة المتخصصة فقط. وتتمثل أهمية هذا الهدف في خلق بيئة مؤسسية تتسم باليقظة الدائمة تجاه المخاطر، حيث يدرك كل موظف بغض النظر عن درجته الوظيفية – أن له دورًا في الإبلاغ عن المخاطر المحتملة، والمساهمة في التصدي لها، والتقييد بالإجراءات الوقائية.
- ومن الجوانب ذات الأهمية البالغة كذلك، سعي إدارة المخاطر إلى نشر الأنظمة الرقابية وآليات التنبؤ المسبق بالأزمات المختلفة، من خلال بناء شبكات معلومات متكاملة تتيح تتبع المؤشرات التحذيرية،

والكشف المبكر عن الأزمات قبل استفحالها ويعزز هذا التوجه من قدرة المؤسسة على احتواء الأزمات وتخفيف آثارها قبل أن تتسبب في خسائر جسيمة.

- وضمن الأهداف الإدارية، تحرص المؤسسات الحديثة على ضمان وجود إدارة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر، تتسم بالكفاءة والحيادية، وتمتلك صلاحيات إصدار التوجيهات والإشراف المباشر على العمليات الحرجة ويُعد هذا الهدف ضرورة لضمان صدور القرارات المتعلقة بالمخاطر بصورة مهنية قائمة على أسس علمية، بعيداً عن التحيزات أو الضغوط المؤسسية.
- وتسعى إدارة المخاطر أيضاً إلى إدخال نظم متكاملة للمراجعة والرقابة الداخلية، بحيث تتمكن من رصد المخالفات والانحرافات التشغيلية في الوقت المناسب، وتحليل النتائج غير المرغوب فيها، والعمل على تصحيح المسارات، بما يضمن منع تكرارها ويشمل ذلك تقييم المخاطر بشكل دوري، وتحليل الحوادث السابقة واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- ولا يمكن الحديث عن أهداف إدارة المخاطر دون التطرق إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي، والمتمثل في حماية حقوق المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية، بما يكفل استدامة المؤسسة وازدهارها على المدى الطويل فإدارة المخاطر لا تقتصر على حماية المؤسسة وحدها، بل تتعداها إلى حماية مصالح العملاء، والموظفين، والمجتمع المحلي، والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة.
- وأخيراً، تنطوي أهداف إدارة المخاطر على تعزيز مبادئ المسؤولية والاستدامة والمشاركة لصالح كافة الأطراف ذات العلاقة، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها وتتمثل أهمية هذا الهدف في ضمان تحقيق توازن مستدام بين الربحية والاعتبارات الاجتماعية والبيئية، بما يرسخ مكانة المؤسسة كشريك مسؤول في التنمية المستدامة، وقادر على الصمود أمام تقلبات السوق وتحولات البيئة الاقتصادية.

أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية

يتضح أن أهمية إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسات تتجاوز المفهوم التقليدي المتمثل في مجرد التحوط من الخسائر، لتصبح أداة استراتيجية متكاملة تدعم استقرار المؤسسة، وتحمي مصالح الأطراف المعنية، وتعزز تنافسيتها واستدامتها وهي في الوقت ذاته تهيئ بيئة تنظيمية محفزة للعمل الجماعي، وتدعم كفاءة الموارد البشرية، وتضمن تحقيق الأداء المؤسسي المتميز في ظل بيئة أعمال محفوفة بالتحديات ويمكن توضيحها كالتالي (بومصباح، 2025):

أهمية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات

وتكمن أهمية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات في النقاط التالية:

- تحتل إدارة المخاطر المالية مكانة محورية في هيكل الحوكمة المؤسسية، باعتبارها أحد أهم الأدوات التنظيمية التي تضمن استمرارية المؤسسة وتعزيز قدرتها على مواجهة المتغيرات والتقلبات التي قد تعصف ببيئة أعمالها. وتكمن الأهمية الجوهرية لهذا النشاط في قدرته على تحديد وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسة سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب والبعيد ويشمل ذلك جميع المستويات الإدارية، من الإدارة العليا وصولاً إلى الإدارات التشغيلية والإدارات المتخصصة في الشؤون المالية والاستثمارية، إذ تفرض التحديات المالية المتسارعة والمتغيرات الاقتصادية العالمية الحاجة الماسة إلى وجود آلية منظمة لرصد المخاطر المحتملة، وتحليلها، وقياسها، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تأثيراتها السلبية وضمان استقرار مسار المؤسسة.
- ولا تقتصر أهمية إدارة المخاطر المالية على مجرد درء المخاطر أو التحوط ضد الخسائر، بل تمتد إلى تحسين احتمالات نجاح المؤسسة في تنفيذ خططها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها التشغيلية والمالية على حد سواء فوجود منظومة فعالة لإدارة المخاطر يسهم بشكل مباشر في توفير رؤية استباقية دقيقة للمستقبل، مما يمكّن متخذي القرار من التعامل مع الأزمات قبل وقوعها، واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحفاظ على توازن المؤسسة وأدائها المالي. كما أن إدارة المخاطر تتيح للمؤسسة ضبط المخاطر ضمن مستويات مقبولة تسمح بتنفيذ خطط النمو والتوسع دون تعريضها لمخاطر غير محسوبة.
- وتتعكس أهمية إدارة المخاطر المالية أيضاً في تعزيز قدرة المؤسسة على اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة وتقليل حجم التهديدات المحيطة بها ففي بيئة تتسم بالتنافسية العالية وسرعة التغير، من الصعب على المؤسسات تحقيق ميزة تنافسية دون امتلاك آليات دقيقة لتقييم الفرص والمخاطر بشكل متكامل فمن خلال منظومة إدارة المخاطر يمكن تحليل المخاطر المرتبطة بكل فرصة استثمارية أو قرار مالي، وتقدير العائد المتوقع مقارنة بحجم المخاطر، مما يمكّن المؤسسة من اتخاذ قرارات استثمارية محسوبة ومدروسة تحقق النمو المستدام وتعزز من قدرتها التنافسية في السوق.
- علاوة على ذلك، تسهم إدارة المخاطر المالية في تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة داخل المؤسسة. فمن خلال المراجعة الدورية لأنظمة العمل والسياسات المالية، ورصد المؤشرات التي تنذر بوجود خلل أو تهديد مالي، تتمكن المؤسسة من إعادة توجيه مواردها بشكل يحقق أعلى عائد ممكن بأقل قدر من المخاطرة وتتعكس هذه الكفاءة في الحد من

الهدر المالي والتشغيلي، ورفع إنتاجية مختلف الوحدات الإدارية، مما يؤدي في المحصلة إلى تحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة.

- ولا يمكن إغفال أن من أبرز أوجه أهمية إدارة المخاطر المالية أيضاً تحسين مستوى الشفافية المؤسسية وتفعيل آليات المساءلة، من خلال تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات على كافة المستويات التنظيمية إذ تساعد إدارة المخاطر في وضع نظم رقابية تضمن مساءلة كل طرف عن المهام والقرارات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليته، مع ضبط مسارات اتخاذ القرار وفق معايير واضحة تعزز من الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسة. ويساعد هذا التوجه في بناء بيئة عمل منضبطة، تقل فيها فرص الفساد الإداري والمالي، وتزداد فيها درجة الثقة بين العاملين والإدارة العليا.
- إلى جانب ما سبق، تبرز أهمية إدارة المخاطر المالية من خلال دورها في تدعيم جهود التحسين المستمر لعمليات المؤسسة، إذ تساعد إجراءات رصد المخاطر وتحليلها بشكل مستمر على كشف مكامن القصور والخلل في العمليات المالية والتشغيلية، مما يوفر للمؤسسة فرصاً متكررة لإعادة هيكلة تلك العمليات وتطويرها ورفع كفاءتها ويترتب على ذلك تحقيق مستوى أعلى من جودة الأداء في مختلف الأقسام والإدارات، بما يعزز من رضا العملاء، ويرفع من مستوى الثقة في منتجات وخدمات المؤسسة، ويسهم في توطيد مكانتها في السوق.

أهمية إدارة المخاطر المالية على مستوى أداء العاملين

أما على مستوى أداء العاملين في الإدارات الفرعية للمؤسسة، فإن إدارة المخاطر تؤدي دوراً حيوياً لا يقل أهمية عن دورها على المستوى الكلي ويمكن توضيح ذلك كم خلال النقاط التالية (أسعد ويعقوب، 2023):

- إذ تسهم بشكل مباشر في إرساء ثقافة المشاركة الجماعية والتفاعل الإيجابي بين العاملين في مختلف الأقسام والإدارات فمن خلال إشراك الموظفين في عملية تحديد المخاطر وتحليلها واقتراح الحلول، تتحقق بيئة عمل قائمة على التعاون والعمل الجماعي، حيث يدرك كل موظف دوره في حماية المؤسسة من المخاطر، ويشعر بمسؤولية حقيقية تجاه تحقيق استقرارها المالي والتشغيلي.
- وتسهم إدارة المخاطر كذلك في زيادة قدرة العاملين على تفهم وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تواجه المؤسسة مستقبلاً فمن خلال برامج التوعية والتدريب المستمر التي تقيمها إدارات المخاطر، يكتسب الموظفون خبرات عملية تمكنهم من استشراف المشكلات المحتملة، واتخاذ قرارات مناسبة للتعامل

معها قبل تفاقمها وهذا ما يجعل من إدارة المخاطر أداة لتأهيل الكوادر البشرية، وتعزيز كفاءتهم المهنية، ورفع مستوى وعيهم بالمخاطر المهنية والمالية والإدارية.

- ومن الجوانب الجوهرية في أهمية إدارة المخاطر المالية على مستوى الأفراد، أنها تزيد من ثقة العاملين في قدرتهم على تنفيذ مهامهم وتحقيق الأهداف الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية فحين يدرك الموظف أن المؤسسة تمتلك منظومة دقيقة لرصد المخاطر والتعامل مع الأزمات، تتولد لديه الثقة في بيئة العمل وفي استقرار المؤسسة، مما ينعكس إيجاباً على أدائه ويحفّزه على تقديم أفضل ما لديه من طاقات وقدرات.

- كذلك تؤدي إدارة المخاطر المالية دوراً هاماً في تحسين مستوى الاتصال بين العاملين في المستويات الإدارية المختلفة. فمن خلال اجتماعات تقييم المخاطر، وورش العمل، ونظم الإبلاغ عن الحوادث والمخاطر المحتملة، تتعزز قنوات الاتصال المباشر وغير المباشر بين الإدارات، مما يساهم في تحقيق التكامل التنظيمي، ويقلل من الفجوات الاتصالية التي قد تعوق سير العمل كما يساعد هذا التواصل في ربط العاملين بالأهداف العامة للمؤسسة، وتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم، والسلطات الممنوحة لهم، بما يضمن تنفيذ المهام وفق سياسات المؤسسة وأطرها النظامية.

المبحث الثاني: ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين

تحديد المخاطر في شركات التأمين

تؤدي شركات التأمين دوراً محورياً في الاقتصاد الحديث من خلال توفير الحماية للأفراد والمؤسسات ضد العديد من المخاطر التي قد يتعرضون لها في سياق أنشطتهم اليومية أو استثماراتهم طويلة الأجل إذ تتيح هذه الشركات لعملائها — سواء كانوا أفراداً أو مستثمرين أو منشآت — إمكانية نقل جزء من المخاطر التي تهددهم، والتي يمكن التأمين عليها، إلى شركات التأمين مقابل أقساط مالية محددة ومن خلال هذه العملية، تتولى شركات التأمين مسؤولية إدارة تلك المخاطر بشكل احترافي بما يضمن تجنب حدوث أزمات كارثية قد تؤثر سلباً على مركزها المالي، وتهدد استمرارية أنشطتها أو تضر بربحياتها وفي هذا السياق، يكون الحديث أساساً عن المخاطر غير المالية التي سبق التطرق إليها، والتي غالباً ما تقع خارج النطاق المباشر لعقود التأمين التقليدية إلا أن المفارقة تكمن في أن شركات التأمين ذاتها — أثناء أدائها لوظيفتها الأساسية في تغطية المخاطر — تواجه طيفاً واسعاً من المخاطر المرتبطة بطبيعتها عملياتها وهيكلها المالي، والتي تختلف عن تلك التي قبلت التأمين عليها لصالح الغير وقد ازدادت أهمية هذه المخاطر المؤسسية في

السنوات الأخيرة نظرًا لما تشكّله من تهديد مباشر على قدرة شركات التأمين في الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملائها، وتهديدها لمستوى الملاءة المالية اللازم لضمان استمرارية أنشطة الشركة وفي بعض الحالات، قد تؤدي هذه المخاطر المتركمة إلى إفلاس الشركة أو انسحابها القسري من السوق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتعقيد أدوات التمويل والاستثمار (مشطوب، 2022).

وتبعًا لذلك، أصبح من الضروري تصنيف هذه المخاطر وفهم طبيعتها بدقة من أجل التمكن من إدارتها بفعالية وبحسب ما ورد في الأدبيات المتخصصة، يمكن تصنيف المخاطر التي تواجهها شركات التأمين إلى عدة أنواع رئيسية، أبرزها: **مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، ومخاطر القرض** وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى هذه الأنواع الأربعة على وجه الخصوص كالتالي (مشطوب، 2022):

- **مخاطر الاكتتاب:** تعد مخاطر الاكتتاب من أهم المخاطر المتأصلة في النشاط الأساسي لشركات التأمين، إذ تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم دقة أو عدم ملاءمة تقدير الشركة لحجم وطبيعة المخاطر التي تكتتب فيها من خلال عقود التأمين وتتمثل وظيفة الاكتتاب في كونها العملية التي يتم من خلالها اختيار وتصنيف طلبات التأمين بحيث تضمن الشركة تكوين محفظة أعمال مربحة ومتوازنة من الناحية المالية غير أن أثناء مزاوله هذه العملية، تنشأ العديد من المخاطر المتعلقة بسوء التقدير، أو التسعير غير العادل للأقساط، أو قبول تغطيات مرتفعة المخاطر دون احتياطات كافية، الأمر الذي قد يهدد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ويضعف مركزها المالي في حال تحقق المطالبات ويزداد حجم هذه المخاطر مع ارتفاع المنافسة بين شركات التأمين، والسعي وراء زيادة الحصة السوقية دون تقييم دقيق للعقود.

- **مخاطر السيولة:** تواجه شركات التأمين أيضًا مخاطر متعلقة بالسيولة، والتي تنشأ عندما تصبح الشركة غير قادرة على تسيل أصولها بسرعة وبقيم مناسبة لتسوية التزاماتها تجاه المؤمن لهم، سواء على شكل تعويضات أو استرجاعات أو مطالبات مستحقة في توقيات معينة ويترتب عن هذه الوضعية اضطرار الشركة إلى بيع بعض أصولها الاستثمارية ببيع أقل من قيمتها الحقيقية أو التصفية تحت ظروف غير مواتية، وهو ما يؤدي بدوره إلى خسائر مالية مباشرة وانخفاض في قيمة المحفظة الاستثمارية وتبرز هذه المخاطر بشكل أكبر خلال الأزمات الاقتصادية أو الأوضاع المالية المتقلبة التي تؤثر على السيولة العامة في السوق.

• **مخاطر السوق:** تتعلق مخاطر السوق بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار الأصول المالية والاستثمارية التي تمتلكها شركات التأمين ضمن محافظها المالية وتشمل هذه الأصول الأسهم، السندات، القروض، العملات، السلع، أو العقود المشتقة المرتبطة بها وتكمن خطورة هذه المخاطر في كون قيم الأصول عرضة لتحركات سريعة وعكسية بفعل عدة عوامل، مثل التغير في أسعار الفائدة، مستوى التضخم، الأوضاع الاقتصادية الكلية، أو تقلبات الأسواق المالية العالمية وتتأثر القيمة السوقية للعقود المشتقة على وجه الخصوص بعدة متغيرات، من بينها سعر الأصل محل العقد، ومدى تقلباته، وأسعار الفائدة السائدة، ومدة العقد، ما يجعل إدارة هذا النوع من المخاطر معقدة وتتطلب خبرات متخصصة.

• **مخاطر القرض:** تلعب شركات التأمين دوراً متنامياً في أنشطة الإقراض والاستثمار التمويلي، سواء بشكل مباشر أو من خلال أدوات استثمارية متاحة في السوق غير أن توسع نطاق هذا النشاط يزيد من احتمالية تعرض الشركات لمخاطر إضافية تعرف بمخاطر القرض وتتمثل هذه المخاطر في احتمال عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم في تواريخ الاستحقاق، مما يؤدي إلى خسائر ائتمانية مباشرة على الشركة، ويدفعها إلى تحمل عبء مالي غير متوقع ومن ثم، تصبح إدارة جودة المحفظة الائتمانية وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترضين مسألة أساسية للحفاظ على استقرار المركز المالي لشركة التأمين، وضمان استدامة عملياتها الاستثمارية دون التورط في التزامات غير مسيطر عليها.

تقييم المخاطر في شركات التأمين

تُعد عملية تقييم المخاطر إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظومة العمل داخل شركات التأمين، فهي الخطوة الحاسمة التي تسبق اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض تغطية أي خطر من المخاطر المقدمة من قبل الأفراد أو المؤسسات وتكمن أهمية تقييم المخاطر في كونه الأداة التي تُمكن شركة التأمين من فهم طبيعة الخطر بدقة، وقياس حجم الخسارة المحتملة في حال تحققه، وتقدير احتمالية وقوعه، وذلك بما يسمح للشركة بتحديد سعر القسط التأميني المناسب، ووضع شروط التغطية التأمينية العادلة، وبناء محفظة تأمينية متوازنة تضمن استقرار الشركة وتحقيق أهدافها المالية ففي ظل تعقيد بيئة الأعمال وتعدد أنواع المخاطر المحيطة بالمؤسسات والأفراد، باتت عملية تقييم المخاطر داخل شركات التأمين من المهام المعقدة التي تتطلب توفر خبرات متخصصة، ووسائل وأدوات تحليل دقيقة إذ لا يقتصر الأمر على مجرد تقدير قيمة الخسارة المحتملة، بل يتعدى ذلك ليشمل تحليل البيئة الخارجية والداخلية المؤثرة في مستوى الخطر، وتقييم الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والتنشيرية المحيطة، إلى جانب دراسة خبرة العميل أو المؤسسة المؤمنة عليها، وسجل المطالبات السابق، ومدى التزامه بالاحتياطات الوقائية وتتمثل أهمية تقييم المخاطر في شركات التأمين في كونه يتيح لها تحقيق التوازن بين مستوى الحماية المقدمة ومستوى القسط المحصل، بما يضمن تحقيق هامش ربح مناسب وعدم تحميل الشركة أعباء مالية تفوق قدراتها فقبول تغطية أخطار مرتفعة دون تقييم دقيق قد يؤدي إلى تعرض الشركة لمطالبات ضخمة تفوق احتياطاتها المالية، مما يهدد ملاءتها المالية وقدرتها على الاستمرارية ومن جهة أخرى، فإن المبالغة في تقييم المخاطر قد يؤدي إلى فرض أقساط مرتفعة على العملاء، وبالتالي فقدان القدرة التنافسية لصالح شركات أخرى تقدم أسعارًا أقل بشروط مقبولة.

التعامل مع المخاطر في شركات التأمين

تُعد إدارة المخاطر إحدى الإدارات المحورية ضمن الهيكل التنظيمي لشركات التأمين، حيث تضطلع بعدد من المهام الأساسية التي تهدف إلى حماية مصالح العملاء والحفاظ على استقرارهم المالي، من خلال تحليل الأخطار المحيطة بهم واقتراح أفضل الوسائل المتاحة للتعامل معها وتتركز أهمية هذه الإدارة في كونها الأداة التي تساعد العميل على مواجهة المخاطر المحتملة بطريقة علمية ومنهجية، سواء عن طريق تغطيتها بالتأمين أو عبر وسائل بديلة للإدارة الوقائية والاحترازية وتتمثل أبرز الوظائف التي تقوم بها إدارة المخاطر على النحو التالي (دلال، 2021):

- في البداية، تضطلع إدارة المخاطر بمهمة دراسة وتحليل الأخطار التي يتعرض لها العميل، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة التهديدات التي يمكن أن تواجه نشاط العميل أو ممتلكاته أو مسؤولياته المدنية وتعمل الإدارة على تصنيف هذه الأخطار وفقًا لنوعها ومدى خطورتها واحتمالات تحققها، مع التفرقة الدقيقة بين الأخطار القابلة للتأمين، والتي يمكن لشركات التأمين تغطيتها بشروط معينة، وبين الأخطار غير القابلة للتأمين، والتي تتسم بعدم إمكانية تقدير خسائرها بشكل دقيق أو وقوعها بشكل متكرر ومنتظم، أو مخالفتها لمبادئ التأمين التقليدية.
- ومن بين المهام المحورية لإدارة المخاطر كذلك، إعداد دليل علمي متكامل لأخطار العميل، يضم هذا الدليل توصيفًا دقيقًا للأخطار المحيطة بالعميل، وأسبابها، سواء كانت ناتجة عن عوامل طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان، أو عن سلوكيات وأخطاء شخصية يمكن تجنبها كما يتضمن هذا الدليل تقديرًا للخسائر المباشرة التي قد تنتج عن تحقق هذه المخاطر مثل التلف أو الضرر المادي، إلى جانب تحديد الآثار غير المباشرة التي تترتب لاحقًا مثل توقف النشاط، أو فقدان العملاء، أو ارتفاع النفقات التشغيلية.

- وعلاوة على ذلك، تهتم إدارة المخاطر بدراسة طبيعة النشاط الاقتصادي للعميل ومراحله المختلفة، مع تحديد أنواع الأخطار التي قد تطرأ في كل مرحلة من مراحل تشغيل أو نمو المشروع ومن خلال هذا التحليل، تقوم الإدارة بتوجيه العميل نحو السياسات التأمينية والاحترازية الأنسب التي تساهم في تقليل احتمالية وقوع الخطر أو التخفيف من آثاره المالية حال تحققه.
- كما تُعنى الإدارة بدور فني دقيق يتمثل في المعاينة الميدانية للأخطار المطلوب التأمين عليها حيث يقوم فريق من المتخصصين بزيارة المواقع أو الأنشطة محل الخطر، لدراسة بيئة العمل وتقييم مدى خطورة الأخطار المرتبطة بها ويتم بعد ذلك اتخاذ القرار المناسب بشأن قبول التأمين من عدمه، أو قبول التأمين مع تطبيق اشتراطات إضافية خاصة، مع تقديم إرشادات وقائية للعميل تساهم في تخفيض مستوى الخطورة إلى الحدود المقبولة.
- ومن الوظائف الرئيسة أيضًا، تحليل نظم الوقاية والمنح المتبعة داخل منشأة العميل، سواء على مستوى تأمين الأفراد أو الممتلكات أو العمليات الإنتاجية، وذلك لتحديد مدى كفاية هذه النظم وكفاءتها في مواجهة الأخطار المحتملة وفي حال وجود أوجه قصور، تقوم الإدارة بتقديم التوصيات المناسبة لمعالجة هذه الثغرات من خلال تعزيز الوسائل الوقائية أو تحسين خطط الاستجابة والتعافي.
- كما تختص إدارة المخاطر كذلك بتقييم نظم إدارة الأخطار الإجبارية المفروضة على العميل بموجب التشريعات السارية، مثل التأمينات الاجتماعية للعاملين، أو تأمين المسؤولية المدنية. ويتم تقييم مدى كفاية هذه التأمينات لتغطية الخطر الفعلي، مع تحديد نواحي القصور إن وجدت، واقتراح الوسائل التأمينية أو الإدارية المناسبة لاستكمال الحماية التأمينية بما يتوافق مع حاجة العميل.
- وتؤدي إدارة المخاطر دورًا مهمًا في مساعدة العميل على اختيار السياسة المثلى لإدارة أخطاره، لا سيما فيما يتعلق بالأخطار غير القابلة للتأمين والتي قد تترتب عليها خسائر مالية غير عرضية أو لا يمكن التنبؤ بها بدقة إذ تتحمل الإدارة مسؤولية إرشاد العميل إلى أفضل الممارسات التي من شأنها تقليل التعرض للخطر، سواء عن طريق إجراءات وقائية، أو من خلال خيارات التأمين الذاتي أو الاحتياطات المالية الخاصة.
- إضافة إلى ذلك، تعمل إدارة المخاطر على توجيه العميل نحو الاستفادة من الخصومات الممنوحة على أقساط التأمين، والتي تُمنح عادةً للأخطار الجيدة أو للعملاء الذين يتبعون أنظمة وقاية فعّالة تحدّ من درجة الخطورة وتُعنى الإدارة بشرح كيفية الاستفادة من هذه المزايا وتحقيق أفضل عائد من

التغطيات التأمينية كما ترشد العميل إلى كيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة التي قد تنشأ عن تحقق الأخطار المؤمن عليها، سواء من خلال تغطيات إضافية أو سياسات احترازية موازية.

- أخيرًا، تتولى إدارة المخاطر دورًا استشاريًا في التأمينات الإجبارية المفروضة على العميل بموجب القوانين والتشريعات، من خلال دراسة هذه التأمينات وتحديد مدى توافقها مع متطلبات النشاط الاقتصادي الخاص بالعمل كما يتم تحديد نواحي القصور واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها بما يكفل للعميل أقصى درجات الحماية المالية والاجتماعية، سواء للعاملين أو للغير.

مراقبة المخاطر في شركات التأمين

تُعد مراقبة المخاطر في شركات التأمين من أهم الوظائف الحيوية التي تكفل الحفاظ على الاستقرار المالي والتشغيلي للمؤسسة، وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، مع الحفاظ على كفاءتها التنافسية في سوق يتسم بالتقلب والمخاطرة المتزايدة وتكمن أهمية وظيفة المراقبة في (بومعراف، 2022):

- كونها المرحلة الحاسمة التي تلي عمليتي تحديد المخاطر وتقييمها، إذ تهدف إلى رصد مسارات الأخطار بشكل مستمر، وقياس مدى تحققها، ومدى التزام الإدارات المختلفة بخطط إدارة المخاطر المقررة سلفًا، فضلاً عن التأكد من فعالية الإجراءات الوقائية المتخذة وملاءمتها للتغيرات المستجدة في بيئة العمل الداخلية والخارجية.
- وتتخذ عملية مراقبة المخاطر في شركات التأمين بُعدًا إستراتيجيًا يتجاوز مجرد المتابعة الروتينية، لتصبح بمثابة نظام رقابي ديناميكي يعمل بشكل متواصل على تحليل أداء المحفظة التأمينية ومراقبة اتجاهات المطالبات وتطورات الأسواق المالية والاستثمارية التي تنعكس مباشرة على مركز الشركة المالي ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة مراقبة المخاطر في تحديد الانحرافات عن الأهداف والخطط المرسومة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل فوري لتفادي أي آثار سلبية قد تلحق بالوضع المالي للشركة أو قدرتها التشغيلية.
- وتشمل عملية مراقبة المخاطر عدة أوجه رئيسية، حيث تبدأ أولاً برصد المتغيرات المرتبطة بالخطر سواء كانت داخلية متعلقة بطبيعة العمليات التأمينية نفسها، أو خارجية ناتجة عن التغيرات الاقتصادية، السياسية، أو المناخية فشركات التأمين معرضة باستمرار لتحولات مفاجئة في بيئة العمل تؤثر على تصنيف الأخطار أو على قيمة التعويضات المحتملة ولهذا تعمل إدارة المراقبة على

المتابعة اللحظية لمؤشرات السوق، وحركة المطالبات، ومستجدات التشريعات المنظمة للنشاط التأميني، لضمان التكيف السريع مع أي تغير محتمل.

- كما تتركز مهام مراقبة المخاطر في متابعة نتائج تنفيذ خطط إدارة المخاطر التي سبق وضعها ضمن إستراتيجية الشركة إذ يتم تحليل مدى فعالية الخطط الوقائية، وكفاءة الإجراءات التصحيحية المتخذة لمواجهة الأخطار عند ظهورها ويشمل ذلك قياس مدى التزام الإدارات التنفيذية والفرعية بتطبيق سياسات إدارة المخاطر المحددة، ومدى تجاوبها مع التوصيات الصادرة عن لجان المراجعة الداخلية أو فرق التقييم الفني.

- من جهة أخرى، تولي إدارة مراقبة المخاطر اهتمامًا كبيرًا بمراقبة المحفظة التأمينية للشركة، من حيث حجم الأقساط المكتتبة، وهيكل توزيع الأخطار، ودرجة تركيز الأخطار في قطاعات معينة، بما يساعد في اتخاذ قرارات اكتتاب متوازنة تحدّ من التعرض المفرط لخطر معين أو سوق جغرافي معين كما يتم متابعة نسب التعويضات مقارنة بالأقساط المكتتبة، ومراقبة معدلات المطالبات غير العادية التي قد تشير إلى وجود خلل في عمليات الاكتتاب أو تقييم الأخطار.

- وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة مراقبة المخاطر بمراجعة وتحديث خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل بشكل دوري، بما يضمن استعداد الشركة لمواجهة أي أزمة مفاجئة قد تهدد عملياتها أو مركزها المالي. وتشمل هذه الخطط تحديد بدائل تشغيلية، وإجراءات احترازية لحماية بيانات العملاء، وضمان استمرارية الخدمات التأمينية، والحفاظ على الثقة المؤسسية في أوقات الأزمات.

- وتتكامل وظيفة مراقبة المخاطر كذلك مع أعمال إدارة المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية، إذ يتم متابعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر المالية، مثل تقلبات أسعار الأصول، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، إلى جانب مراقبة مؤشرات الأداء التشغيلي، مثل معدلات الإلغاءات والتأخير في سداد الأقساط، بما يساعد في تكوين رؤية شاملة حول مستوى التعرض للخطر في مختلف أنشطة الشركة.

- أما على مستوى علاقة الشركة بعملائها، فتساهم إدارة مراقبة المخاطر في متابعة التزامات الشركة تجاه المؤمن لهم، وضمان سرعة الاستجابة لمطالباتهم، وشفافية التعامل معهم، بما يضمن الحفاظ على سمعة الشركة وتعزيز مركزها السوقي.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية

كما عرف (المر، 2020) إدارة المخاطر على أنها "مجموعة من الأنشطة الوظيفية التي تقوم بها الإدارة للتعرف على المخاطر وتحليلها والتحكم فيها، ووضع خطط للتخفيف من الآثار المادية المترتبة على وقوع الخطر، بهدف حماية المنشأة من أي خسائر مفاجئة نتيجة لأي ظروف التعرض لها ، كما أنها تمثل جزءاً أساسياً في الإدارة الاستراتيجية ، وإحدى الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات وأيضاً عرفت بأنها عملية إدارية تتكون من تخطيط وتحليل وتقييم ووضع استراتيجيات التقليل للخسائر الناتجة عن الأحداث المحتملة إلى أدنى حد ممكن."

ويعرف (Poon, 2022) إدارة المخاطر المؤسسية بـ "عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة المؤسسة والإدارة والموظفين، وتتم أثناء وضع الاستراتيجية وعبر المؤسسة، مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وإدارة المخاطر لتكون في نطاق تقبل المخاطر، لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة."

ويعرفها (علوان، 2024) على أنها "عملية تضم مجموعة ممارسات وأنشطة تشمل تحديد الأهداف، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر الاستجابة للمخاطر أو التخفيف منها، مراقبة عملية إدارة المخاطر ومراجعتها والتي تعمل داخل نظام إداري متكامل في جميع المجالات وعلى جميع مستويات المؤسسة الجامعية، وتقوم باكتشاف المخاطر بشكل شامل على مستوى المؤسسة ككل، ومواجهتها، والسيطرة عليها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف مما يسهم في تمكن الجامعة من تحقيق أهدافها المستقبلية، والمحافظة على سمعتها، وأصولها، وقدراتها".

أهمية إدارة المخاطر المؤسسية في قطاع التأمين

تُعد إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM) من العناصر الحيوية في قطاع التأمين، نظراً للطبيعة المعقدة والديناميكية للمخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع. فشركات التأمين لا تقوم فقط بإدارة المخاطر الخاصة بها، بل تتولى أيضاً تحمل المخاطر نيابة عن عملائها، الأمر الذي يتطلب نظاماً فعالاً ومنظماً لرصد وتقييم وإدارة هذه المخاطر بشكل استباقي وتسهم إدارة المخاطر المؤسسية في تحقيق عدة أهداف استراتيجية لشركات التأمين، من أهمها تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعرض لخسائر جسيمة قد تؤثر على ملاءتها المالية كما تساعد على حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والمعايير الرقابية، مثل متطلبات الملاءة المالية (Solvency Requirements) وعلاوة

على ذلك، تدعم إدارة المخاطر المؤسسية عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات، من خلال توفير معلومات دقيقة حول حجم ونوع المخاطر المحتملة وتأثيرها على أداء الشركة وتعمل على تحسين كفاءة تخصيص رأس المال وتحديد الأسعار بشكل أكثر عدالة، بما يعكس حجم المخاطر الفعلية وتكمن أهمية إدارة المخاطر المؤسسية كذلك في قدرتها على تعزيز ثقة المتعاملين مع الشركة، سواء من العملاء أو المستثمرين أو الجهات الرقابية، لما تمنحه من صورة إيجابية حول قوة الشركة في التعامل مع الأزمات والمخاطر المستقبلية.

أطر إدارة المخاطر المؤسسية

تُعد إدارة المخاطر المؤسسية من الركائز الأساسية لضمان استدامة المؤسسات ونجاحها، خاصة في القطاعات ذات الحساسية العالية كقطاع التأمين وتهدف هذه الإدارة إلى التعامل مع المخاطر بطريقة شاملة ومتكاملة على مستوى المؤسسة ككل، وليس ضمن الإدارات أو الأقسام بشكل منفصل لتحقيق ذلك، ظهرت مجموعة من الأطر والمنهجيات العالمية والمحلية التي توفر للمؤسسات الأدوات والإرشادات اللازمة لتنظيم عمليات إدارة المخاطر بصورة علمية ومنهجية وتكمن أهمية هذه الأطر في أنها تضع مبادئ وأسساً موحدة يمكن الاعتماد عليها في التعرف على المخاطر، وتقييمها، ووضع خطط الاستجابة المناسبة لها، بما ينعكس إيجاباً على استقرار المؤسسة واستدامة أعمالها وتوضح كالتالي (علوان، 2024):

- من أبرز الأطر المعتمدة عالمياً إطار **COSO ERM** ، والذي أطلقته لجنة المنظمات الراعية لمبادئ المحاسبة، حيث يُعد من الأطر المتكاملة التي تسعى إلى إدماج إدارة المخاطر ضمن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي للمؤسسة يقوم هذا الإطار على تصنيف المخاطر إلى أربع فئات رئيسية: المخاطر الاستراتيجية، المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية، ومخاطر الامتثال كما يُعنى بتحديد الأهداف المؤسسية وفق أربع مستويات: الأهداف الاستراتيجية، الأهداف المتعلقة بالتقارير، الأهداف المتعلقة بالعمليات، والأهداف المتعلقة بالامتثال ويضع الإطار تصوراً متكاملاً يضم ثمانية مكونات أساسية تشمل البيئة الداخلية، تحديد الأهداف، التعرف على المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والتواصل، وأخيراً الرصد المستمر ويتميز إطار **COSO ERM** بمرونته وإمكانية تطبيقه على مختلف أنواع المؤسسات بصرف النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها.

- في المقابل، جاء إطار **ISO 31000** كمعيار دولي يحدد المبادئ والإرشادات العامة لإدارة المخاطر داخل المؤسسات ويتميز هذا الإطار بطابعه الشمولي وسهولة دمج مع العمليات التنظيمية

المختلفة. يركز ISO 31000 على ضرورة تكامل إدارة المخاطر ضمن الأنشطة التشغيلية والقرارات الاستراتيجية، ويُشدد على أهمية بناء ثقافة مؤسسية تدعم التعامل الواعي مع المخاطر في جميع المستويات الإدارية كما يؤكد الإطار على تحديد السياق الداخلي والخارجي للمؤسسة قبل الشروع في أي عملية لإدارة المخاطر، لضمان ملاءمة الإجراءات المتخذة لطبيعة المؤسسة وظروفها البيئية ويتبع ISO 31000 منهجية دائرية تبدأ بتحديد المخاطر، ثم تحليلها وتقييمها، فمعالجتها، مع ضرورة متابعة وتحديث خطة إدارة المخاطر بشكل دوري وفقاً للمتغيرات.

- في قطاع التأمين، تكتسب الأطر التنظيمية الخاصة بإدارة المخاطر أهمية مضاعفة، نظراً لطبيعة نشاط هذا القطاع القائم على تحمل المخاطر نيابة عن العملاء وقد ألزمت الهيئات الرقابية في مختلف الدول شركات التأمين بتطبيق أطر متقدمة لإدارة المخاطر المؤسسية لضمان حماية مصالح حملة الوثائق والحفاظ على استقرار النظام المالي وتتضمن هذه الأطر وضع سياسات داخلية شاملة لإدارة المخاطر، وتأسيس لجان متخصصة، وتحديد مسؤوليات واضحة في مختلف المستويات الإدارية كما تُلزم الأطر شركات التأمين بقياس المخاطر المتعلقة بالاكتمال التأميني، والمخاطر الاستثمارية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية.

- ومن الجدير بالذكر أن الأطر التنظيمية في قطاع التأمين تتكامل مع الأطر العالمية مثل COSO و ISO 31000، إلا أنها تتسم بخصوصية تتوافق مع طبيعة الأنشطة التأمينية والمخاطر المتعلقة بها وتشمل هذه الأطر آليات لرصد المخاطر المستقبلية والاستجابة لها بشكل استباقي، مع توفير تقارير دورية للإدارة العليا والجهات الرقابية عن وضع المخاطر ومستوى الملاءة المالية ويؤدي هذا التكامل بين الأطر إلى تمكين شركات التأمين من تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات، وتحقيق الاستقرار المالي، والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، بما ينعكس في النهاية على استدامة أعمالها وتنافسيتها في السوق.

- وبوجه عام، تُعد أطر إدارة المخاطر المؤسسية بمثابة خارطة طريق واضحة تساعد المؤسسات على تنظيم إدارة المخاطر بطريقة منهجية وفعالة فهي تُمكن صانع القرار من الحصول على صورة شاملة للمخاطر الحالية والمتوقعة، وتحديد أولويات التعامل معها وفقاً لمستوى تأثيرها واحتمالية حدوثها كما تساهم هذه الأطر في تعزيز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة، ورفع الوعي بين العاملين بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية والرقابية، مما يحد من تأثير الأزمات المفاجئة، ويعزز من استمرارية الأعمال.

الإطار النظري للأداء المالي المستدام

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي وأهميته

مفهوم الأداء المالي

اختلف الباحثون والمفكرون في حقل الإدارة حول تحديد مفهوم موحد للأداء بوجه عام، وذلك نتيجة تعدد الزوايا التي تناولوا المصطلح من خلالها. فقد ركز الاتجاه الأول على ربط الأداء بالنتائج المتحققة مقارنةً بما تم التخطيط له مسبقاً من أهداف ومؤشرات، معتبراً أن جوهر الأداء يكمن في قياس مدى النجاح في الوصول إلى تلك الأهداف. في المقابل، نظر الاتجاه الثاني إلى الأداء من منظور كفاءة وفعالية المؤسسات، من خلال قدرتها على استغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة لتحقيق نتائج ملموسة. ورغم هذا الاختلاف في الزاويتين، إلا أن الأداء يُعد في جميع الأحوال نشاطاً مستمراً وشاملاً يتطور بتطور المؤسسات المصرفية ويدعم استمراريته (إياس إبراهيم، 2016)

يعرفه (Charity , 2019) مدى مساهمة الأنشطة التي يتم تنفيذها يومياً في تحقيق قيمة خلال فترة زمنية محددة ، ومن ثم بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف ممكنة".

يرى (Toutou, 2011) بأنه "مدى قدرة البنك على استخدام رأس من المال للحصول على إيرادات تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين".

من جهة أخرى عرفه إسكندر وآخرون 2018 إلى أنه "قدرة البنك على استغلال الموارد بصورة مثلى من أجل تحقيق نتائج تتطابق مع الخطط والأهداف المالية المخططة من قبل الإدارة خلال فترة زمنية محددة"

يعرفها (عوض، 2021) بأنه "انعكاس لمدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه من خلال استخدام الموارد المتاحة لديه بأفضل صورة ممكنة من أجل تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة".

أهمية الأداء المالي

يُعد الأداء المالي من العناصر الحيوية والأساسية التي تركز عليها المؤسسات بمختلف أنواعها، حيث يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية والتشغيلية، ويوفر مؤشرات دقيقة حول كفاءة

استخدام الموارد المتاحة، وفعالية السياسات والإجراءات المتبعة وتكمن الأهمية المحورية للأداء المالي في كونه أداة لتقويم أداء الشركات والمؤسسات من عدة جوانب، بشكل يخدم مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، والذين ترتبط مصالحهم المالية والاستثمارية بوضع الشركة وأدائها ويتجلى دور الأداء المالي في مساعدة أصحاب المصالح — من مستثمرين ومساهمين ودائنين ومديرين — على تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، من خلال المؤشرات والمعطيات التي يوفرها إذ تسهم البيانات المالية في توجيه القرارات الاستثمارية والتمويلية، ودعم قرارات التوسع أو الانكماش، وإعادة هيكلة الموارد والسياسات المالية بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ويعزز من قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال (خمايسية، 2022).

ولا تقتصر أهمية الأداء المالي على تقييم النتائج النهائية فحسب، بل تمتد إلى متابعة سير العمل داخل الشركات بشكل مستمر، ورصد سلوكها المالي والتشغيلي، ومراقبة الأوضاع المالية بشكل دقيق، وتقييم مستويات الأداء والفاعلية خلال فترات زمنية محددة ويمكن ذلك الإدارة من اكتشاف أوجه القصور والاختلالات التي قد تواجه المؤسسة، وتحديد المعوقات والمشكلات التي تعيق تحقيق الأهداف المرسومة، ومن ثم تحليل أسبابها وجوانب تأثيرها المختلفة كما يمثل الأداء المالي مرآة تعكس مدى التزام المؤسسة بالخطط الموضوعية، ومدى توافق أدائها مع الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها، مما يسهم في ضبط مسار الأداء وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب وبتيح هذا التقييم فرصة للإدارة لتصحيح المسار، وإعادة توزيع الموارد، والاستفادة المثلى من الاستثمارات، بما يعزز من فاعلية المؤسسة ويرفع من كفاءتها التشغيلية والمالية ومن جهة أخرى، تبرز أهمية الأداء المالي في كونه عاملاً حاسماً في اتخاذ القرارات المالية السليمة على مختلف المستويات الإدارية فهو يُمكن الإدارة من بناء رؤية واضحة حول مستقبل الشركة، وتقدير قدرتها على تحقيق الأرباح، والوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على مركزها المالي في السوق ويُعد كذلك أداة مساعدة في ضمان استمرارية المؤسسة، وتعزيز قدرتها على البقاء والمنافسة، من خلال الاستناد إلى بيانات دقيقة وموثوقة تدعم عمليات التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنظيمية وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأداء المالي لا يُعد مجرد أرقام أو نتائج مالية دورية، بل يُمثل نظاماً متكاملًا لمتابعة حركة المؤسسة، وقياس مدى فاعليتها، وتحديد قدرتها على تحقيق أهدافها، ودعم القرارات المرتبطة باستمراريتها وتنميتها لذا، أصبح من الضروري أن تحرص المؤسسات على تطوير أنظمة الأداء المالي وتطبيق أدوات وأساليب متطورة لضمان الحصول على نتائج دقيقة وشاملة تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية على حد سواء (خمايسية، 2022).

مؤشرات قياس الأداء المالي

يُقاس الأداء المالي للمؤسسات استنادًا إلى البيانات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية الدورية، حيث تمثل هذه البيانات المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المحللون الماليون وصناع القرار في تقييم الوضع المالي للمؤسسات وقياس مدى كفاءتها وفعاليتها وتُستخدم لهذا الغرض مجموعة من المؤشرات التي تنقسم إلى مؤشرات تقليدية وأخرى حديثة، ولكل منها أهميته ودوره في تقديم صورة متكاملة عن الأداء المالي للمؤسسة وقد حظيت المؤشرات التقليدية باهتمام واسع في الأدبيات المالية والاقتصادية، إذ تشكل أدوات رئيسية يعتمد عليها لتقييم كفاءة الإدارة في استغلال الموارد، وتحقيق الأرباح، وضمان استدامة المؤسسة ويمكن توضيح تلك المؤشرات كالتالي (المشري، 2023):

- تأتي في مقدمة هذه المؤشرات التقليدية نسب الربحية، التي تهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد من الأنشطة المختلفة ومدى نجاحها في توظيف مواردها المتاحة لتحقيق أرباح مرضية وتعتبر نسب الربحية من الأدوات التي تعكس بشكل واضح كفاءة الإدارة المالية في تحقيق أهدافها الربحية ومقارنتها بما تم التخطيط له مسبقًا ومن أبرز هذه النسب العائد على حقوق الملكية، الذي يقيس العائد المتحقق من استثمار المالكين في الشركة، ويعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق عوائد مرضية من الأموال المستثمرة من قبل المساهمين وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على كفاءة الإدارة ونجاح سياساتها الاستثمارية كذلك يعد العائد على الأصول مؤشرًا مهمًا ضمن نسب الربحية، إذ يقيس نسبة الربح المتحقق من كل وحدة نقدية مستثمرة في أصول المؤسسة، مما يعكس قدرة الشركة على استغلال أصولها بكفاءة في تحقيق الأرباح، ويُعد مؤشرًا رئيسيًا لتقييم فاعلية المؤسسة في إدارة مواردها.
- إلى جانب نسب الربحية، تحتل نسب أداء هيكل رأس المال، أو ما يعرف بنسب المديونية، مكانة بارزة ضمن المؤشرات التقليدية وتهدف هذه النسب إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أنشطتها المختلفة، وتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وتشكل هذه النسب أداة حيوية للمحللين الماليين في تقييم درجة المخاطرة المالية التي تواجهها المؤسسة، فضلاً عن تحديد مدى استقلاليتها المالية وتعكس نسب المديونية قدرة الشركة على السداد وملاءتها المالية، إذ

إن ارتفاع هذه النسب قد يشير إلى زيادة الاعتماد على الديون، بما قد يشكل عبئاً على المؤسسة في المستقبل.

- أما نسب السيولة، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، وتُعد من المؤشرات الضرورية لقياس استقرار المؤسسة المالي على المدى القريب وتتيح هذه النسب للإدارة تقييم قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة، ومدى توفر السيولة السريعة والفورية لسداد الالتزامات العاجلة وبشكل ضعيف نسب السيولة مؤشراً سلبياً قد يعكس تعرض المؤسسة لصعوبات مالية مستقبلية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية.
- من جهة أخرى، تكتسب نسب النشاط أهمية كبيرة ضمن منظومة المؤشرات التقليدية، حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، وتوظيف الأصول في تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات والإيرادات وتوفر نسب النشاط مؤشرات دقيقة حول قدرة المؤسسة على تدوير أصولها وتشغيلها بفاعلية، بما يساهم في تحقيق الأهداف المالية، وتحديد مدى نجاح المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج السلع والخدمات وتوليد الإيرادات.
- ومع تطور الفكر المالي، ظهرت مجموعة من المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي، جاءت لتكمل قصور المؤشرات التقليدية وتعزز من دقة وموضوعية تقييم الأداء ومن أهم هذه المؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة، التي تُعد أداة حديثة لقياس الأداء تركز على تحديد الأرباح المتبقية بعد احتساب التكاليف الرأسمالية، إذ يتم احتساب تكلفة الأموال المستثمرة من الملاك وتقييم العائد المحقق مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال وتتيح القيمة الاقتصادية المضافة للإدارة التعرف على مدى تحقيق المؤسسة لقيمة مضافة حقيقية للملاك من خلال الأنشطة التشغيلية، وتساعد في توجيه القرارات المالية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.
- كذلك يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة من المؤشرات الحديثة المهمة، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم الأداء المالي من خلال قياس الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة في سوق المال والقيمة الدفترية لرأس المال المستثمر ويعبر هذا المؤشر عن تقييم المستثمرين لأداء المؤسسة وقدرتها على تعظيم ثروات المساهمين ويعكس ارتفاع القيمة السوقية المضافة مدى نجاح الإدارة في اتخاذ القرارات التي تؤثر إيجاباً على قيمة المؤسسة السوقية، بينما يشير انخفاضها إلى وجود مشكلات أو قرارات غير فعالة قد تؤثر سلباً على قيمة المؤسسة في السوق المالي.
- وعليه، يتضح أن المؤشرات التقليدية والحديثة مجتمعة تشكل أدوات تحليلية متكاملة توفر قراءة دقيقة وشاملة للأداء المالي للمؤسسات، وتساعد مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ قراراتهم

المالية والاستثمارية على أسس علمية وواقعية كما أن دمج المؤشرات الحديثة بالمؤشرات التقليدية يساهم في تحقيق تقييم أكثر شمولاً للأداء، يأخذ في الاعتبار الأبعاد المالية والمستقبلية، ويدعم توجه المؤسسات نحو تحقيق النمو المستدام، والحفاظ على مكانتها التنافسية في بيئة أعمال متغيرة ومتسارعة.

المبحث الثاني: مفهوم الاستدامة المالية

مفهوم الاستدامة المالية وأهميتها

مفهوم الاستدامة المالية

عرفت الإستدامة المالية بأنها "مدى امكانية استدامة الربحية الحالية للمنظمة في الفترات المستقبلية، وأن المنظمات تحقق أداءاً مالياً أكثر استدامة عندما تستمر الموارد التي تقود عملية خلق القيمة في العمليات الحالية للمنظمة في خلق قيمة في الفترات المستقبلية، حيث أن المنظمات ذات الأداء المستدام هي تلك المنظمات القل عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على خلق القيمة داخل المنظمة (Said, 2019)".

"وتكمن الميزة الرئيسية لمفهوم الاستدامة المالية في جودة الاحتفاظ بالشيء على الأجل الطويل، وتتعدد المفاهيم الخاصة بالاستدامة المالية وعلى الرغم من تعددها إلا أنها تتفق على شرط تحقق الاستدامة المالية، حيث أن مفهوم الاستدامة المالية ينطوي بصورة عامة على تحقيق مبدأ الملاءة والسيولة، ويقصد بالملاءة قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، بينما السيولة المالية فيقصد بها وجود الموارد المالية لتلبية الالتزامات المالية وقت استحقاقها (نايف (٢٠٢١))".

ويمكن تعريف الاستدامة المالية من قبل (السلموني، 2023) على "أنها قدرة الشركات العاملة في مجال البترول على تعبئة موارد مالية إضافية وضمان الاستمرارية المالية على المدى الطويل والقصير عن طريق عملياتها الخارجية والداخلية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية".

مؤشرات قياس الاستدامة المالية

تُعد مؤشرات الاستدامة المالية من الأدوات التحليلية المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية والهيئات الاقتصادية الدولية عند دراسة الوضع المالي للدول ومدى قدرتها على الاستمرار في تمويل نفقاتها العامة دون اللجوء إلى مصادر تمويلية ضاغطة أو مهددة لاستقرار المالي وتقوم هذه المؤشرات على

مجموعة من المعايير المتفق عليها دوليًا، والتي تأخذ في الاعتبار طبيعة المتغيرات المالية والاقتصادية السائدة، إلى جانب التطورات الزمنية وأثر السياسات الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الدين العام وعجز الموازنة وهيكل الإيرادات، وفي مقدمتها الضرائب ويعتمد تحليل الاستدامة المالية على مؤشرات تركيبية تُعرف بكونها مؤشرات شاملة تقيس الأداء المالي في أبعاده المختلفة، حيث يمكن من خلالها استشراف مدى قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، وضمان استقرار أوضاعها المالية ويمكن توضيح تلك المؤشرات كالتالي (قروف، 2020):

- ويأتي في مقدمة هذه المؤشرات التقليدية مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعد من أكثر المؤشرات استعمالاً وأهمية في تقييم الوضع المالي والاقتصادي لأي دولة ويقاس هذا المؤشر حجم الدين العام المتراكم مقارنةً بحجم الناتج المحلي الإجمالي، أي مجمل قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة واحدة وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يمنح صورة كلية حول عبء الدين العام المحلي بالنسبة لحجم الاقتصاد، ويعكس مدى استقرار الدولة ماليًا وقدرتها على سداد التزاماتها المالية كما يُعتبر هذا المؤشر من الأدوات الإرشادية التي تساعد في تقييم مدى استدامة الوضع المالي، حيث يشير ارتفاع معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عن معدلاتها المعتادة إلى تدهور الوضع المالي، بينما يمثل التوسع في هذا المؤشر مقارنة بدول أخرى مؤشراً سلبياً يتطلب مراجعة السياسات المالية المتبعة. كما أن استمرار هذه المعدلات في الارتفاع يستدعي في العادة تغييرات جذرية في السياسات المالية من أجل الحفاظ على التوازن والاستدامة.
- إلى جانب ذلك، يُعتبر مؤشر الفجوة الضريبية من المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل الاستدامة المالية، إذ يعبر هذا المؤشر عن الفرق بين ما يمكن تحصيله من ضرائب وفق الطاقة الضريبية للاقتصاد، وما يتم تحصيله فعلياً في الواقع فالضرائب تمثل المورد الأساسي والدائم لتمويل النفقات العامة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتشمل الحصيلة الضريبية إلى جانب الغرامات والرسوم ونصيب الدولة من أرباح المؤسسات العامة. وعادةً ما تواجه الدول فجوة ضريبية واضحة، حيث تكون الحصيلة الفعلية أدنى من الإمكانيات الكامنة للاقتصاد بسبب مشكلات تتعلق بالتحصيل أو ضعف كفاءة النظام الضريبي ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤشر في رصد مدى فعالية النظام الضريبي ومساهمته

في تغطية النفقات العامة، وتقدير مدى الاعتماد على الإيرادات الضريبية كمصدر رئيسي للتمويل وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في تقييم الوضع المالي للدولة، إلا أنه لا يُعد بمفرده كافياً للحكم على استدامة السياسات المالية، بل يمثل أحد المؤشرات المساندة التي يُعتمد عليها في تحليل منظومة الإيرادات والنفقات العامة.

- أما مؤشر العجز الأولي، فيمثل بدوره أحد المؤشرات الحاسمة في تحليل الاستدامة المالية، حيث يقيس هذا المؤشر العجز القائم في الموازنة العامة بعد استبعاد مدفوعات فوائد الديون، أي أنه يحسب الفارق بين إجمالي المصروفات العامة باستثناء فوائد الدين وبين إجمالي الإيرادات العامة دون احتساب الفوائد المستلمة. ويمكن هذا المؤشر من تقييم الوضع المالي الحقيقي للدولة بعيداً عن الأعباء الناتجة عن تراكم الدين العام، إذ يعكس حجم العجز الناتج عن السياسة المالية المباشرة. وتشير معدلات العجز الأولي المرتفعة إلى ضعف قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة من مواردها الذاتية، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى الاقتراض أو تحميل موازنات السنوات القادمة بأعباء إضافية كما يعكس هذا المؤشر درجة الضغوط المفروضة على صناع القرار المالي، حيث يؤدي ارتفاع العجز الأولي إلى تقييد حرية الحكومة في توزيع الموارد المالية وتوجيهها نحو بنود إنفاق ضرورية أو استثمارية، بسبب أولوية تغطية التزامات الدين العام وخدمته.

- وتكمن أهمية العجز الأولي كذلك في أنه يعكس مدى صلابة النظام المالي للدولة وقدرته على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية، حيث أن ارتفاع هذا العجز بشكل مستمر يمثل مؤشراً سلبياً قد ينذر بتدهور الأوضاع المالية ويستدعي إعادة النظر في سياسات الإنفاق والإيرادات ويُستخدم هذا المؤشر كذلك في تحليل هيكل الموازنة العامة وتوزيعها بين النفقات الحتمية والنفقات الاستثمارية، كما أنه يعد أداة مساعدة في وضع السياسات المالية التصحيحية وخطط الإصلاح الاقتصادي، بما يساهم في تقليص العجز وتحقيق مستويات معقولة من الاستقرار والاستدامة المالية.

- وبذلك، تشكل مؤشرات الاستدامة المالية إطاراً متكاملًا لتحليل الوضع المالي للدول من منظور شامل يأخذ في الاعتبار مستويات الدين، كفاءة الإيرادات العامة وخاصة الضرائب، ومدى توازن الموازنة العامة للدولة ويساهم هذا التحليل في توفير قاعدة معلومات دقيقة يمكن الاستناد إليها في التخطيط المالي، وضبط السياسة الاقتصادية، واتخاذ قرارات تتعلق بتمويل العجز وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل كما تساعد هذه المؤشرات في قياس

مدى مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع الأزمات المالية وتقلبات الأسواق، إلى جانب تحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاحات مالية أو إدارية لضمان تحقيق استدامة مالية حقيقية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والاستدامة المالية

مفهوم الأداء المالي المستدام

في تعريفه الأوسع، يُوصف الأداء على أنه الحصيلة النهائية للأنشطة والعمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية على امتداد فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة مالية ويتم اشتقاق هذا الأداء من خلال مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة لها، حيث إن تحقيق الاستخدام الأمثل والمتوازن للموارد ينعكس إيجابًا على نتائج الأداء، مما يُعد مؤشرًا واضحًا على نجاح الوحدة أو إخفاقها في تحقيق أهدافها (أنيس، 2020).

ويمثل الأداء كذلك أحد المؤشرات الرئيسة والأساسية التي تستعين بها الوحدة الاقتصادية لتقييم مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق غاياتها الاستراتيجية، كما يُمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بتوجيه نشاط الوحدة وتعزيز مكانتها السوقية. (Nhamo et al., 2021: 11) وفي السابق، كان مفهوم الأداء مقصورًا على المؤشرات المالية فقط كالأرباح، والعائد على الاستثمار، والمبيعات، إلا أن هذا المفهوم شهد توسعًا ملحوظًا ليشمل اليوم مجموعة أوسع من المؤشرات النوعية والكمية، والتي تلمس جميع جوانب الوحدة الاقتصادية، بما في ذلك أدائها الاجتماعي والبيئي، وهو ما يُعرف حاليًا بمفهوم الأداء المستدام.

ويُطلق مصطلح الأداء المستدام على مجموع نتائج الأداء المحققة ضمن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية وتعد هذه النتائج مجتمعة مؤشرات شاملة على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المالية من جهة، والوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى (Benjamin, 2020) ويُنظر اليوم إلى الأداء المستدام على أنه معيار معاصر لقياس نجاح الوحدات الاقتصادية في ظل التحديات البيئية والمجتمعية المعاصرة.

ويُلاحظ أن التطور الذي شهده مفهوم الأداء، من كونه مجرد مؤشر مالي إلى كونه منظومة متكاملة للأداء المستدام، يعكس التغير الجوهرى في الفكر الإدارى والمحاسبى الحديث، حيث لم يعد من الممكن تقييم نجاح الوحدة الاقتصادية بمعزل عن أثرها البيئى والاجتماعى، مما جعل مؤشرات الأداء المستدام اليوم من المتطلبات الأساسية التى تتبناها المؤسسات الرائدة لضمان استدامة أعمالها وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة فيها (القريشي، 2017).

ويعرف (عبد العجلى، 2022) أن الأداء المستدام هو انعكاس لأعلى مستوى من الأداء يمكن أن تحققه الوحدة الاقتصادية نتيجة لتحسين الموارد المتاحة لها في جميع العناصر التنظيمية، مما يضمن استمراريته على المدى الطويل دون التأثير في البيئة.

مؤشرات قياس الأداء المالي المستدام

تُعرف أنظمة قياس الأداء المستدام على أنها مجموعة من المؤشرات المتكاملة التي تهدف إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتحكم والتوجيه في مختلف أنشطة الوحدة الاقتصادية، سواء في أبعادها البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وتعمل هذه الأنظمة على دعم الإدارة في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة على المدين المتوسط والبعيد، من خلال قياس مؤشرات محددة تُمكنها من تقييم مدى التزام الوحدة بمبادئ التنمية المستدامة، والتعرف على حجم الإنجاز المتحقق في هذا المجال. (Gonzalez et al., 2016)

وتتطلب عملية تقييم الأداء المستدام أن تتوفر مؤشرات دقيقة ومتخصصة لكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بحيث تتيح هذه المؤشرات إمكانية إجراء عملية قياس دقيقة وموضوعية، تمكن من مقارنة الأداء الحالي بالمؤشرات القياسية أو بالمعايير الدولية ذات الصلة. ومن خلال هذه العملية يتم تحديد جوانب القوة ونقاط الضعف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بما يحقق التطوير المستمر (Coukuyt, 2018).

كما تؤدي مؤشرات الأداء المستدام دوراً حيوياً في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، إذ تُستخدم هذه المؤشرات لمحاسبة الوحدات الاقتصادية على مدى التقدم المحقق نحو تحقيق أهدافها التنموية بعيدة المدى. وتمثل أدوات قياس الأداء آلية أساسية لتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة والمشروعات، وهي ضرورية أيضاً في دعم القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية في ظل بيئة متغيرة (Wang et al., 2021).

وعند الحديث عن مكونات أنظمة قياس الأداء المستدام، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية من المؤشرات، أولها مؤشرات الأداء الاقتصادي، وهي مؤشرات كمية ونوعية تقيس الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية ومدى نجاحها في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق عوائد مالية مستقرة. وتستخدم هذه المؤشرات في قياس الربحية، والسيولة، وحجم القروض، ومعدلات النمو، وكفاءة النشاط الاستثماري، حيث تشكل هذه الجوانب مؤشرات حيوية تعكس الوضع المالي العام للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار والتوسع (Hristov & Chirico, 2021).

أما النوع الثاني فيتمثل في مؤشرات الأداء الاجتماعي، وهي المؤشرات التي تهدف إلى تقييم مدى التزام الوحدة الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه موظفيها والمجتمع المحلي. ويتضمن ذلك قياس التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح العاملين، سواء على شكل مزايا اجتماعية أو برامج تدريبية أو ضمانات صحية وتأمينية، باستثناء الأجور الأساسية. كما تقيس هذه المؤشرات حجم إسهامات المؤسسة في تنمية المجتمع من خلال التبرعات والمبادرات المجتمعية، ودعم المؤسسات التعليمية والثقافية، بالإضافة إلى التكاليف المخصصة لحماية البيئة والحد من الآثار السلبية لأنشطة المؤسسة على المحيط الاجتماعي والبيئي، وأخيراً تقيس هذه المؤشرات جهود المؤسسة في تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع متطلبات المجتمع واحتياجاته.

أما النوع الثالث فهو مؤشرات الأداء البيئي، والتي حظيت باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، إذ أنجزت العديد من المشروعات والمبادرات العالمية لتطوير مؤشرات دقيقة تقيس أثر أنشطة المؤسسات على البيئة. وتنقسم هذه المؤشرات بدورها إلى قسمين رئيسيين، الأول هو مؤشرات الإدارة البيئية، والتي تقيس التزام المؤسسة بأهداف الإدارة البيئية ومدى إدماجها في رؤيتها الاستراتيجية، وبنيتها التنظيمية، وسياساتها البيئية العامة. أما القسم الثاني فيتمثل في مؤشرات الحالة البيئية، وهي المؤشرات التي ترصد الحالة الراهنة للبيئة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كحالة الغلاف الجوي، ودرجة حرارة الأرض، ومستوى التلوث، وغيرها من المؤشرات البيئية التي باتت تحظى بأهمية كبيرة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة (Wang et al., 2021).

بهذا التوسع في استخدام مؤشرات الأداء المستدام، أصبحت المؤسسات قادرة على تحقيق موازنة دقيقة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث يتم قياس الأداء المالي إلى جانب قياس الأثر الاجتماعي

والبيئي، مما يعزز من قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة ومتوازنة، تضمن استدامة نشاطها ومكانتها التنافسية في السوق.

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

دراسة العتيبي (2024) بعنوان: "دور إدارة المخاطر في مواجهة تحديات شركات وساطة التأمين في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تحسن من قدرة شركات الوساطة التأمينية في المملكة العربية السعودية على التعامل مع الصعوبات التي تواجهها. مع التركيز على مراجعة الأدبيات والبحوث السابقة، استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي. تم تطوير عدد من الأهداف الفرعية، مثل تقييم كيفية تأثير إدارة المخاطر على أداء هذه المنظمات، وفحص تكتيكات إدارة المخاطر المستخدمة، وتقديم اقتراحات لإجراءات أفضل لإدارة المخاطر لضمان النجاح على المدى الطويل.

شكل موظفو شركات الوساطة التأمينية عينة الدراسة، وكانت المقابلات بمثابة الطريقة الأساسية لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن إدارة المخاطر ضرورية لرفع أداء شركات الوساطة وتعزيز قدرتها على التعامل مع مجموعة من الصعوبات. كما أظهرت النتائج أن التعرف على المخاطر وتقييمها مسبقاً يسمح للشركات باتخاذ إجراءات وقائية، مما يساعد بدوره على خفض الخسائر المالية المحتملة.

ومن أجل رفع مستوى المعرفة بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر، قدمت الدراسة عدداً من الاقتراحات، كان أحدها ضرورة تقديم برامج تدريبية شاملة لموظفي شركات الوساطة على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت خلق ثقافة مؤسسية تشجع إدارة المخاطر، مما يساعد الموظفين على النمو كمحترفين ويجعل الشركات أكثر قدرة على التعامل مع العقبات في المستقبل.

دراسة الشمراني (2024) بعنوان: "تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية أداء المالي بالمصارف الكويتية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نظام تقييم المخاطر الذاتي والضوابط التنظيمية في بنك الكويت ، وكذلك تحديد أي تعديلات محتملة على الأداء التشغيلي والمالي للبنك. كما هدف إلى التأكد من كيفية مساهمة هذا النظام في معالجة وإدارة المخاطر التي يواجهها البنك. تم اختيار بنك الكويت كعينة للدراسة، والتي استخدمت أسلوباً نوعياً يتمثل في دراسة حالة تطبيقية ميدانية. تم استخدام المقابلات مع مديري فروع البنك والأقسام لجمع البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة أن نشر نظام تقييم المخاطر الذاتي والرقابة أدى إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للبنك. وبالإضافة إلى تعزيز إجراءات إدارة المخاطر في البنك، ساعد النظام أيضاً في إيجاد حلول جذرية للمشاكل المحتملة ولعب دوراً كبيراً في الحد من المخاطر الحالية والمستقبلية.

واقترح التقرير ووضح دور مناقشة الأمور التي تؤثر على الموظفين وكيف يمكن للنظام أن يساعد في حلها، فضلاً عن توسيع نطاق استخدام البنك لنظام تقييم المخاطر الذاتي والضوابط التنظيمية. وبالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الفنية من خلال تنفيذ أنظمة وتطبيقات متطورة تسهل إدارة المخاطر بشكل فعال، اقترح الاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة في إدارة المخاطر. وأكد التقرير على ضرورة وأهمية تطبيق التكنولوجيا الحديثة في هذه البنوك لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

دراسة Almasarweh وآخرون (2022) بعنوان:

“Risk Management and Financial Performance of Insurance Companies in Jordan”

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية باستخدام تقنيات إدارة المخاطر للوصول لهدف الدراسة قام الباحثون باستخدام البيانات المالية في مجال التأمين والوثائقية الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين على مدى سبع سنوات، استخدمت الدراسة عينة من 20 شركة تأمين مسجلة في الأردن من أجل إنجاز هذا الغرض. ولربط تقنيات إدارة المخاطر بالمؤشرات المالية، تم تقييم البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS. وتضمنت التحليلات حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل أنوفا للتباين.

وأظهرت النتائج أن أغلب شركات التأمين الأردنية تبنت أساليب إدارة المخاطر التي كان لها أثر كبير على أدائها المالي، كما كشفت عن وجود علاقة مباشرة قوية بين تطبيق هذه الأساليب وزيادة العائد على الأصول.

وبتركيزها على النماذج الهجينة التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وإنشاء برامج تدريبية متخصصة، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة المخاطر، وإلزام الشركات بنشر تقارير دورية حول فعالية إدارة المخاطر، اقترحت الدراسة أن تتبنى شركات التأمين في الأردن نهجاً بديلاً لإدارة المخاطر من أجل جني فوائد أكبر من مبادراتها في هذا المجال.

دراسة خليلد (2021) بعنوان: "أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين: دراسة حالة"

من خلال دراسة الأساليب التي تستخدمها شركات التأمين للكشف عن المخاطر وتحليلها وتقييمها، سعت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تعزيز إدارة المخاطر لأدائها في السوق الجزائرية. ومن أجل القيام بذلك، تم جمع المعلومات من شركات التأمين الجزائرية باستخدام الاستبيانات والمقابلات مع أعضاء الموظفين في مختلف مستويات التوظيف.

ت وأظهرت النتائج وجود فجوة بين الأفكار النظرية لإدارة المخاطر وتطبيقها العملي، حيث لوحظ أن المعرفة بأهمية إدارة المخاطر كأولوية استراتيجية لا تزال مقيدة. وعلاوة على ذلك، بدلاً من تنفيذ خطة شاملة لإدارة المخاطر، اقتصرت وظيفة الإدارة في غالبية الشركات على حل القضايا الواضحة. وكشف الاستطلاع أيضاً عن عدم وجود أقسام مخصصة أو هياكل تنظيمية محددة جيداً لدعم هذا المكون، وأن فهم الموظفين لإدارة المخاطر غير كافٍ.

وبناءً على هذه النتائج، تقترح الدراسة أن تقوم الشركات بإنشاء أقسام مخصصة لإدارة المخاطر داخل أطرها التنظيمية وتتفق الأموال على تثقيف أعضاء الموظفين حول مفاهيم وممارسات إدارة المخاطر المعاصرة.

كما أكدت على أهمية بناء نظام معلومات فعال يربط إدارة المخاطر بالإدارات الوظيفية الأخرى، وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بإدارة المخاطر في قطاع التأمين. وأخيراً اقترحت الدراسة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول إدارة المخاطر في قطاع التأمين وتعزيز التعاون بين الشركات لتبادل الخبرات في هذا المجال.

دراسة Kiptoo (2021) بعنوان:

"Risk management and financial performance of insurance firms in Kenya"

كان الغرض من الدراسة هو التحقيق في العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي لشركات التأمين "كينيا" من عام 2013 إلى عام 2020. حتى نهاية ديسمبر 2020، قدمت 51 شركة تأمين مرخصة في كينيا

البيانات. تم تقييم تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي من خلال تحليل الانحدار. أظهرت النتائج أن الأداء المالي لهذه المنظمات يتأثر بشكل كبير بإدارة المخاطر.

أظهرت النتائج التأثير الضار والجوهري لمخاطر الائتمان على الأداء المالي. وجد أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الحسابات المتأخرة إلى إجمالي المستحقات لديها أداء مالي دون المستوى. وبالتالي، ينصح البحث باستخدام أنظمة إدارة ائتمان فعالة تعمل على تسريع عملية تحصيل المستحقات، مما يعزز الأداء المالي الإجمالي.

كما أظهرت النتائج أن الأداء المالي يتأثر بشكل إيجابي وكبير بإدارة مخاطر السوق. يتحسن الأداء المالي من خلال اختيارات الاستثمار الحكيمة، مما يزيد من دخل الاستثمار. لتحقيق نتائج أفضل، يجب على شركات التأمين إدارة استثماراتها بشكل مناسب.

وأظهرت النتائج أيضًا أن الأداء المالي يتأثر بشكل إيجابي وكبير بإدارة المخاطر التشغيلية. تعمل الإدارة الفعالة لعمليات الأعمال على خفض النفقات وزيادة أقساط التأمين الصافية، مما يحسن أداء الأعمال. ونتيجة لذلك، يجب على الشركات استخدام تقنيات إدارة العمليات الفعالة لتوفير النفقات وتعزيز الإنتاج. وعلاوة على ذلك، وقد أظهرت النتائج أن الأداء المالي يتأثر بشكل كبير وملئ بإدارة مخاطر السيولة. حيث تضمن إدارة السيولة الفعالة نسبة أكبر من الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، وهذا يعزز أداء الشركة. وبالتالي يتعين على الشركات الاحتفاظ بكمية كافية من النقد في متناول اليد من أجل الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد. توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن إدارة المخاطر ضرورية لتعزيز النجاح المالي لشركات التأمين. وبالتالي، اقترحت أن يقوم المديرون وأصحاب المصلحة بوضع خطط فعالة لإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت أن يقوم صناع السياسات والجهات التنظيمية بوضع لوائح تضمن للشركات تنفيذ تقنيات إدارة المخاطر المناسبة.

دراسة زاهر وآخرون (2020) بعنوان: "دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

أشارت الدراسة إلى تقييم إدارة المساهمين للعضوية النقدية والسيولة ورأس المال عند التنفيذ والحماية الخاصة المسجلة في بورصة دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2008-2018. وبعد إجراء دراسة على أساس الشركات لمدة خمس سنوات، والتعرف على البيانات المستنتجة من البيانات المالية السنوية. وبعد قياس الأداء المالي بوضوح باستخدام الموارد والعائد المالي على القيمة ونسبة الاستخدام، بينما تم قياس الإفصاح المنطقي (مخاطر

العضوية، صافي رأس المال) من خلال نسبة مالية معينة. وباستخدام عرض البيانات الطولي (بيانات مجلس الإدارة) مع التأثيرات المطابقة، وتحليل البيانات من خلال برنامج (Eviews 10).

وقد وجدت الدراسة علاقة تناسقية كبيرة قابلة للقياس بين إدارة البيانات السليمة والأداء السليم (للاستخدام المالي)، وعلاقة عكسية كبيرة فعليًا بين إدارة رأس المال وتمييز الأداء (على نفس المقياس). وفي المقابل، لم يتم فحص أي تأثير كبير لنمو العضوية على الأداء.

ونقترح الدراسة تحسين فعالية إدارة مخاطر السيولة، وتقييم معايير كفاية رأس المال، وتطبيق أدوات تحليلية متطورة، وتنقيف الكوادر حول تقنيات إدارة المخاطر المؤسسية في ضوء هذه النتائج. وينبغي للبحوث المستقبلية توسيع نطاق التحليل ومقارنة النتائج.

دراسة Gemechu & Kokobe (2016) بعنوان:

“Risk Management Techniques and Financial Performance of Insurance Companies”

سعت الدراسة إلى تحديد تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الأداء المالي لشركات التأمين. ركزت الدراسة على شركات التأمين المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE). تألف مجتمع الدراسة المستهدف من المديرين من المستوى المتوسط والعالي في الأقسام الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر والأداء المالي داخل شركات التأمين المدرجة، وبلغ إجمالي عدد المستجيبين المحتملين 72 شخصًا.

وفقًا لنتائج الدراسة، فإن شركات التأمين المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) قد تبنت إلى حد ما إجراءات إدارة المخاطر. وكشفت الدراسة أن 75.1٪ من الأداء المالي لهذه المنظمات يمكن تفسيره من خلال إجراءات إدارة المخاطر، والتي تشمل تحديد المخاطر وتحليلها وتخطيط رد الفعل والمراقبة.

ونظرًا للمخاطر الكبيرة التي تواجهها، اقترح البحث أن تقوم شركات التأمين المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بإنشاء وتبني واستخدام إجراءات معينة لإدارة المخاطر في عملياتها التجارية. كما يوضح الارتباط الإيجابي بين الأداء المالي وتقنيات تحليل المخاطر مثل تقييم التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر وتقييم العواقب وتقدير المخاطر.

دراسة فنتي (2015) بعنوان: "أثر المخاطر المالية على أداء المالي للمؤسسة - دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية - للفترة 2009 - 2013"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كيفية تأثير إدارة المخاطر على النجاح المالي لشركات التأمين في الجزائر. وقد تم تحقيق ذلك من خلال البحث في كيفية تأثير مخاطر التأمين على الأداء المالي لهذه الشركات، وتقييم قدرتها على توقع المخاطر، وتحديد الدرجة التي أثرت بها على الربحية المالية وإدارة التغطية التأمينية من خلال ربط المؤشرات المالية.

تم استخدام نموذج بيانات مقطعي (لوحة البيانات) لعينة من خمس شركات تأمين، مع توفر 24 ملاحظة، من أجل تقييم فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج أن الأداء المالي تأثر بشكل واضح بنسب حجم المخاطر ومخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة.

خلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تلعب دورًا محوريًا في تحسين أداء شركات التأمين، حيث يساعد التحكم الفعال في المخاطر في تعظيم الأرباح وزيادة الكفاءة المالية. أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر، مع التركيز على تحسين آليات التغطية التأمينية لضمان تحقيق أعلى مستويات الربحية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تقدم الدراسات السابقة إسهامات مهمة في فهم العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي لشركات التأمين، مع تركيزها على جوانب متعددة مثل المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السيولة، والسوقية. دراسة العتيبي (2024) قدمت رؤية معمقة حول دور إدارة المخاطر في تعزيز قدرة شركات وساطة التأمين في المملكة العربية السعودية على مواجهة التحديات، مع التأكيد على أهمية الاستراتيجيات الوقائية. من ناحية أخرى، دراسة خليل (2021) كشفت عن فجوة بين الممارسات النظرية والعملية في إدارة المخاطر في الجزائر، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهمية إدارة المخاطر كأولوية استراتيجية. دراسة فتني (2015) أضافت بعدًا كميًا من خلال تحليل تأثير المخاطر المالية على الربحية في شركات التأمين الجزائرية، مؤكدةً على أهمية التحكم في مخاطر الاكتتاب والسيولة.

في السياق السوري، دراسة زاهر وآخرون (2020) ربطت بين إدارة مخاطر الاكتتاب والسيولة ورأس المال والأداء المالي، مع إبراز دور الإدارة الفعالة للسيولة في تحسين الأداء. دراسة الشمراني (2024) في الكويت قدمت منظورًا تطبيقيًا من خلال تقييم نظام تقييم المخاطر الذاتية والضوابط الرقابية في بنك الكويت، مؤكدةً على أهمية البنية التحتية التكنولوجية والتدريب المتخصص. من جهة أخرى، دراستا Kokobe & Gemechu (2016) و Kiptoo (2021) في كينيا ركزت على العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر والأداء المالي، مع توصيات بتبني استراتيجيات محددة لتعزيز الكفاءة المالية. أخيرًا، دراسة Almasarweh وآخرون (2022)

في الأردن أظهرت أن تبني منهجيات إدارة المخاطر يرتبط إيجابيًا بزيادة العائد على الأصول، مع توصيات بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر.

على الرغم من تباين السياقات الجغرافية والمنهجيات البحثية، فإن هذه الدراسات تشترك في التأكيد على أن إدارة المخاطر تعد عنصرًا حاسمًا لتحسين الأداء المالي. ومع ذلك، تظهر اختلافات في الأولويات والتوصيات، حيث ركزت بعض الدراسات على تعزيز الوعي والتدريب (مثل دراسة خليل 2021)، بينما ركزت أخرى على تبني التقنيات الحديثة (مثل دراسة Almasarweh وآخرون 2022). هذه الاختلافات تعكس تنوع البيئات التنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها شركات التأمين، مما يدعو إلى ضرورة تكييف استراتيجيات إدارة المخاطر وفقًا لخصائص كل سوق.

ومن ضمن الدراسات الحديثة القاعدة المعرفية القوية السابقة التي تدرك تأثير إدارة العديد من القوى المؤثرة، ما يسלט الضوء على الحاجة إلى مزيد من القراءة لسد الفجوات العلمية، خاصة فيما يتعلق بتبني تقنيات التعاون بين الشركات لتبادل الخبرات في هذا المجال..

أوجه التشابه بين الدراسات السابقة:

- التركيز على إدارة المخاطر: جميع الدراسات اتفقت على أن إدارة المخاطر تلعب دورًا محوريًا في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.
- أهمية المخاطر التشغيلية والائتمانية: أشارت معظم الدراسات إلى أن إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي.
- دور التدريب والتوعية: أوصت العديد من الدراسات بضرورة تقديم برامج تدريبية لتعزيز وعي الموظفين بممارسات إدارة المخاطر.
- استخدام الأدوات التحليلية: اعتمدت معظم الدراسات على أدوات تحليلية مثل تحليل الانحدار ونماذج البيانات الطولية لتقييم العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

- السياقات الجغرافية: اختلفت الدراسات في تركيزها على دول مختلفة مثل السعودية، الجزائر، سوريا، الكويت، كينيا، والأردن، مما يعكس اختلاف البيئات التنظيمية والاقتصادية.

- أنواع المخاطر محل الدراسة: بينما ركزت بعض الدراسات على مخاطر الائتمان والسيولة (مثل دراسة (Kiptoo 2021)، ركزت أخرى على مخاطر الاكتتاب ورأس المال (مثل دراسة زاهر وآخرون 2020).
- منهجيات البحث: اختلفت الدراسات في منهجياتها، حيث استخدمت بعضها المقابلات والاستبيانات (مثل دراسة العتيبي 2024)، بينما اعتمدت أخرى على البيانات المالية ونماذج التحليل الكمي (مثل دراسة فتني 2015).
- التوصيات: تباينت التوصيات بين الدراسات، حيث ركزت بعضها على إنشاء أقسام متخصصة لإدارة المخاطر (مثل دراسة خليل 2021)، بينما أوصت أخرى بتبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي (مثل دراسة Almasarweh وآخرون 2022).

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وأهميتها:

تأتي هذه الدراسة بعنوان "أثر ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي في شركات التأمين" كامتداد وتطوير للأبحاث الأكاديمية في موضوع العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي لشركات التأمين. حيث تهدف هذه الدراسة إلى سد بعض الفجوات التي أظهرتها الدراسات السابقة، مثل التركيز على الجوانب النظرية دون التطبيق العملي (كما في دراسة خليل 2021)، أو اقتصار التحليل على أنواع محددة من المخاطر دون النظر إلى تأثيرها الشمولي على استدامة الأداء المالي (كما في دراسة فتني 2015). بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تعميق فهم أثر إدارة المخاطر على الاستدامة المالية، وهو جانب لم يتم التطرق إليه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، التي ركزت غالبًا على الأداء المالي قصير الأمد دون النظر إلى استمرارية هذا الأداء على المدى الطويل.

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب: أولاً، أنها تتناول مفهوم استدامة الأداء المالي، الذي يعد تطوراً نوعياً في مجال أبحاث إدارة المخاطر، حيث تقوم بالتركيز على دراسة الأداء المالي وتحليله خلال فترة زمنية محددة، بل تركز على العمل المستمر لهذا الأداء مع وجود الكثير من المعوقات والمواجهات في قطاع التأمين. ثانياً، تقدم الدراسة رؤية شاملة لأنواع الأخطار المختلفة ("الائتمانية، التشغيلية، السيولة، والسوقية") وتأثيرها المتراكم على الاستدامة المالية، مما يوفر إطاراً تحليلياً متكاملًا يمكن للشركات الاعتماد عليه لتحسين استراتيجياتها. ثالثاً، تسهم الدراسة في تعزيز الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم نموذج تحليلي جديد يربط بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي، مع تقديم توصيات عملية يمكن أن تستفيد منها الشركات والجهات التنظيمية على حد سواء.

باختصار، الدراسة الحالية تملأ فراغًا بحثيًا من خلال التركيز على استدامة الأداء المالي، وهو ما يجعلها تتميز عن الدراسات السابقة التي ركزت بشكل رئيسي على الأداء المالي قصير الأمد. كما أنها تسهم في تعزيز الممارسات العملية من خلال تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في قطاع التأمين، مما يعزز من قدرة الشركات على مواجهة التحديات المستقبلية وضمان استمرارية أدائها المالي.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي، حيث سيتم شرح وفحص إجراءات إدارة المخاطر والأداء المالي المستدام لشركات التأمين وتحديد العلاقة بينهما.

أدوات الدراسة

ستعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من مديري المخاطر والموظفين في شركات التأمين. وقد تم تصميم الاستبيان بناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتمت صياغة الأسئلة بشكل واضح ومباشر لضمان فهم المشاركين لها. وقد تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور رئيسية، مكونة من عدة محاور، وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: يتضمن الأسئلة الديموغرافية والمعلومات الأساسية عن المشاركين

القسم الثاني: يحتوي على أربعة محاور رئيسية:

1. ممارسات إدارة المخاطر: يقيس هذا المحور مدى تطبيق شركات التأمين لممارسات إدارة المخاطر المختلفة، مثل تحديد المخاطر، وتقييمها، والتعامل معها، والمراقبة.
2. الأداء المالي المستدام: يقيس هذا المحور مستوى الأداء المالي المستدام لشركات التأمين، من خلال مؤشرات الربحية والاستقرار المالي والمسؤولية الاجتماعية.
3. حوكمة الشركات: يقيس هذا المحور مدى تطبيق شركات التأمين لمبادئ حوكمة الشركات، مثل الشفافية والمساءلة والعدالة.
4. التحديات والمعوقات: يهدف هذا المحور إلى تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه شركات التأمين في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الفعالة.

يتضمن كل محور من محاور الاستبيان 10 عبارات تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 260 من جميع العاملين في أقسام المخاطر والتمويل لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية. ولضمان التنوع في حجم ونوع الشركات، تم اختيار عينة عشوائية أساسية تمثل المجتمع.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: شركات التأمين السعودية

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2025.

المقاييس والاختبارات الإحصائية

سيتم اعتماد برنامجي SPSS و Excel لتحليل البيانات التي سيتم جمعها في هذه الدراسة. سيتم استخدام سلسلة من الاختبارات والمقاييس الإحصائية ذات الصلة بأهداف الدراسة وطبيعتها لفحص المعلومات التي تم جمعها من الاستبيان.

- سيتم تلخيص خصائص العينة وإجابات المشاركين باستخدام الإحصاءات الوصفية، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفحص الروابط بين المتغيرات. من أجل تحديد الاختلافات الجماعية ذات الدلالة الإحصائية،
- سيتم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) واختبار t للعينات المستقلة. سيتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لتقييم كيفية تأثير العوامل المستقلة على المتغير التابع.
- سيتم أيضًا تقييم موثوقية الاستبيان باستخدام اختبار ألفا كرونباخ.

الفصل الرابع: تحليل البيانات

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية

الجدول 1 توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	(%) النسبة
مدير مخاطر	50	19.2
مدير مالي	40	15.4
موظف في إدارة المخاطر	80	30.8
موظف في الإدارة المالية	60	23.1
غير ذلك	30	11.5
الإجمالي	260	100

يتضح من الجدول رقم (1) أن العينة البحثية التي تم استقصاؤها تمثل مختلف المناصب الوظيفية ذات العلاقة بإدارة المخاطر والإدارة المالية في شركات التأمين السعودية، حيث تصدر موظفو إدارة المخاطر العينة بنسبة (30.8%)، وهو ما يعكس التركيز الواضح على الكوادر التنفيذية المباشرة المعنية بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات يليهم موظفو الإدارة المالية بنسبة (23.1%)، مما يدل على الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة المالية في متابعة نتائج استراتيجيات إدارة المخاطر وتأثيرها على الأداء المالي وجاءت نسبة مديري المخاطر (19.2%)، ومديري الشؤون المالية (15.4%)، وهي نسب جيدة تعكس مشاركة القيادات العليا المسؤولة عن اتخاذ القرار وتوجيه السياسات العامة المتعلقة بإدارة المخاطر بينما شكلت الفئة "غير ذلك" نسبة (11.5%)، والتي قد تضم مناصب إدارية مساعدة أو موظفين من إدارات أخرى ذوي ارتباط غير مباشر بمجال الدراسة. هذه التوزيعات تمنح الدراسة تنوعاً جيداً في تمثيل مختلف مستويات اتخاذ القرار، وتعزز من مصداقية نتائجها.

الجدول 2 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	(%) النسبة
بكالوريوس	170	65.4
ماجستير	70	26.9
دكتوراه	20	7.7

100	260	الإجمالي
-----	-----	----------

يكشف الجدول رقم (2) أن النسبة الكبرى من أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (65.4%)، ما يتماشى مع طبيعة التوظيف في شركات التأمين حيث يُعد مؤهل البكالوريوس الحد الأدنى للمؤهلات المطلوبة لشغل معظم الوظائف التنفيذية والفنية في إدارة المخاطر والإدارة المالية بينما جاء حاملو الماجستير بنسبة (26.9%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تعكس توجه شركات التأمين في المملكة نحو استقطاب كوادرات مؤهلة أكاديمياً في مجالات تخصصية دقيقة أما حاملو الدكتوراه فبلغت نسبتهم (7.7%)، وهي نسبة منطقية نظراً لطبيعة القطاع الخاص الذي لا يشترط في معظم المناصب العملية وجود درجة الدكتوراه، إلا أن وجود هذه النسبة يعزز من كفاءة العينة ويوفر رؤية تحليلية متقدمة تساهم في تفسير ممارسات إدارة المخاطر من منظور أكاديمي بحثي.

الجدول 3 توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة(%)
أقل من 5 سنوات	60	23.1
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	90	34.6
من 10 إلى أقل من 15 سنة	70	26.9
15 سنة فأكثر	40	15.4
الإجمالي	260	100

يُظهر الجدول رقم (3) أن أكبر شريحة من العينة تمتلك خبرة مهنية تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (34.6%)، وهي فئة تتمتع بخبرة عملية جيدة وتمتلك القدرة على تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر من واقع ممارسة ميدانية تلتها الفئة التي تمتلك خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة (26.9%)، ما يعكس وجود فئة ناضجة إدارياً ومهنية قادرة على تقديم تقييمات دقيقة ومعقدة لإدارة المخاطر بينما شكّلت الفئة الأقل من 5 سنوات نسبة (23.1%)، وهي فئة تمثل شريحة حديثة نسبياً في القطاع، ما يمنح الدراسة فرصة لقياس التحديات التي تواجه الموظفين الجدد في التعامل مع المخاطر وجاءت نسبة من يمتلكون خبرة 15 سنة فأكثر بنسبة (15.4%)، وهي نسبة جيدة تُمثل النخبة من ذوي الخبرات العميقة الذين يملكون نظرة شمولية حول تحديات وتطورات إدارة المخاطر.

الجدول 4 توزيع أفراد العينة حسب حجم الشركة

النسبة(%)	التكرار	حجم الشركة
19.2	50	صغيرة
50.0	130	متوسطة
30.8	80	كبيرة
100	260	الإجمالي

وفقاً لجدول رقم (4)، جاءت النسبة الأعلى للعينة من الشركات المتوسطة بنسبة (50.0%)، ما يعكس واقع قطاع التأمين السعودي الذي يضم عدداً كبيراً من الشركات المتوسطة مقارنة بالشركات الصغيرة والكبيرة. وتتمتع هذه الشريحة بمرونة تشغيلية تجعلها بيئة مناسبة لدراسة التحديات التنظيمية والمهنية المتعلقة بإدارة المخاطر ثم جاءت الشركات الكبيرة بنسبة (30.8%)، وهي نسبة متوقعة تعكس وجود شركات تأمين رائدة قادرة على توفير أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر أما الشركات الصغيرة فمثلت (19.2%) من العينة، وهي نسبة تُساهم في التعرف على المشكلات التي تواجه الشركات محدودة الموارد في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر، بما يُثري نتائج الدراسة ويمنحها تنوعاً في قراءة التحديات بحسب الحجم المؤسسي.

الجدول 5 توزيع أفراد العينة حسب نوع الشركة

النسبة(%)	التكرار	نوع الشركة
53.8	140	تأمين تكافلي
46.2	120	تأمين تجاري
100	260	الإجمالي

يوضح جدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من العينة جاءت من شركات التأمين التكافلي بنسبة (53.8%)، وهو ما يعكس انتشار هذا النمط التأميني في السوق السعودي في السنوات الأخيرة، نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المقابل، مثلت شركات التأمين التجاري نسبة (46.2%) من العينة، وهو ما يُظهر توازناً جيداً في تمثيل أنماط التأمين في المملكة، ما يمنح الدراسة عمقاً مقارناً في التعرف على الفروقات في ممارسات إدارة المخاطر بين النمطين.

ثانياً: تحليل عبارات الاستبيان

الجدول 6 المحور الأول: "ممارسات إدارة المخاطر":

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تطبق شركتي نظاماً شاملاً لتحديد المخاطر المحتملة.	4.40	0.61	موافق بشدة	10
2	يتم تقييم المخاطر بشكل دوري ومنهجي في شركتي.	4.35	0.66	موافق بشدة	9
3	تعتمد شركتي استراتيجيات فعالة للتعامل مع المخاطر المحددة.	4.25	0.73	موافق بشدة	6
4	يتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر في شركتي.	4.30	0.70	موافق بشدة	7
5	تستخدم شركتي أدوات وتقنيات متطورة في إدارة المخاطر.	4.18	0.76	موافق	5
6	يتم توثيق عمليات إدارة المخاطر بشكل جيد في شركتي.	4.15	0.78	موافق	4
7	يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على ممارسات إدارة المخاطر.	3.90	0.89	موافق	1
8	يتم إشراك جميع الإدارات في عملية إدارة المخاطر في شركتي.	4.05	0.84	موافق	2
9	يتم تحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري في شركتي.	4.12	0.80	موافق	3
10	يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في إدارة المخاطر في شركتي.	4.00	0.85	موافق	2

يعكس جدول رقم (6) النتائج الإحصائية لتحليل آراء عينة الدراسة الميدانية حول محور "ممارسات إدارة المخاطر" في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لآراء الأفراد، إضافة إلى ترتيب العبارات وفق تباين الاستجابات. ومن خلال نتائج الجدول، يتضح أن جميع العبارات التي تناولت هذا المحور قد حققت متوسطات حسابية مرتفعة تراوحت بين (3.90) و(4.40)، وهو ما يشير بوضوح إلى وجود مستويات عالية من الاتفاق بين أفراد العينة على تبني شركاتهم لممارسات متقدمة في إدارة المخاطر. هذا الانسجام النسبي في الآراء يعكس وعياً مؤسسياً واضحاً بأهمية تطبيق منظومة شاملة لإدارة المخاطر ضمن بيئة قطاع حيوي كقطاع التأمين.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية، فقد احتلت العبارة الأولى "تطبق شركتي نظاماً شاملاً لتحديد المخاطر المحتملة" المركز الأول بمتوسط (4.40)، وهو من أعلى المتوسطات المسجلة ضمن المحور، مما يشير إلى اتفاق "موافق بشدة" من قبل أغلبية العينة حول أهمية وجود نظام شامل لرصد وتحديد المخاطر المحتملة. وتدل هذه النتيجة على إدراك إدارات شركات التأمين السعودية لضرورة التنبؤ المبكر بالمخاطر التشغيلية، المالية، السوقية، والتقنية وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر على استقرار الشركة المالي وعلى استمرار نشاطها. كما يعكس حرص تلك الشركات على تطبيق نماذج حديثة في تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية، واستخدام مؤشرات قياس المخاطر (KRI's) التي تعد أدوات الحوكمة الفعالة.

تلته العبارة الثانية "يتم تقييم المخاطر بشكل دوري ومنهجي في شركتي" بمتوسط (4.35)، ما يعكس حرص إدارات الشركات محل الدراسة على تقييم المخاطر بصورة منتظمة وفق منهجيات معتمدة. وهذه النتيجة تؤكد أن عملية إدارة المخاطر لا تتوقف عند مرحلة تحديدها، بل تتبعها مراجعات وتقييمات دورية لضمان مواكبة المتغيرات في بيئة العمل. ويرتبط ذلك بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما سابقاً) التي تلزم الشركات بتحديث مصفوفات تقييم المخاطر بشكل دوري وفقاً لمستجدات السوق التأميني.

أما العبارة الرابعة "يتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر في شركتي" فقد سجلت متوسط (4.30)، وهو مؤشر إيجابي يدل على وجود أنظمة رقابة ورصد دورية داخل شركات التأمين لمتابعة مؤشرات المخاطر ودرجات تحققها، الأمر الذي يعزز سرعة الاستجابة للمخاطر المحتملة قبل وقوعها أو على الأقل الحد من تأثيراتها. وتؤكد هذه النتيجة وجود وحدات أو لجان متخصصة داخل بعض الشركات السعودية تتابع تقارير دورية عن مستويات المخاطر التشغيلية والمالية والفنية.

كذلك، أظهرت العبارة الثالثة: "تعتمد شركتي استراتيجيات فعالة للتعامل مع المخاطر المحددة" متوسطاً مرتفعاً بلغ (4.25)، ما يشير إلى أن الشركات لا تكتفي برصد المخاطر فحسب، بل تضع استراتيجيات وخطط استباقية لمواجهة حال تحققها. وتتسق هذه النتيجة مع الممارسات العالمية في شركات التأمين التي تعتمد خطط الاستمرارية وخطط الاستجابة للأزمات باعتبارها أدوات ضرورية لضمان استدامة النشاط التأميني.

أما العبارة الخامسة: "تستخدم شركتي أدوات وتقنيات متطورة في إدارة المخاطر" فقد سجلت متوسط (4.18) بتصنيف "موافق"، ما يعكس اتجاهاً قوياً في الشركات نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة في دعم عمليات إدارة المخاطر، سواء من خلال برمجيات متخصصة لتحليل المخاطر أو أنظمة دعم اتخاذ القرار القائمة على البيانات. وتؤكد هذه النتيجة أن التحول الرقمي بدأ يجد طريقه إلى منظومة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين السعودية.

وفيما يتعلق بالعبارة السادسة: "يتم توثيق عمليات إدارة المخاطر بشكل جيد في شركتي"، فقد سجلت متوسط (4.15)، وهو متوسط مرتفع يعكس اهتمام الشركات بتوثيق كافة عمليات إدارة المخاطر بشكل منظم، سواء من خلال إعداد تقارير دورية أو أرشفة خطط الاستجابة، وهو ما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة المؤسسية.

وفي المرتبة السابعة من حيث المتوسط جاء البند التاسع: "يتم تحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري في شركتي" بمتوسط (4.12)، وهو مؤشر إيجابي يشير إلى إدراك الشركات لأهمية مراجعة سياساتها بشكل مستمر. ويُعد هذا الجانب مهماً للغاية في بيئة تأمينية تتسم بالتغيرات المتسارعة في التشريعات والظروف الاقتصادية.

أما العبارات ذات المتوسطات الأدنى، فقد تمثلت في العبارة الثامنة: "يتم إشراك جميع الإدارات في عملية إدارة المخاطر في شركتي" بمتوسط (4.05)، والعبارة العاشرة: "يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في إدارة المخاطر في شركتي" بمتوسط (4.00). ورغم بقاء المتوسطين ضمن فئة "موافق"، إلا أن انخفاضهما النسبي قد يشير إلى تفاوت في مدى إشراك الإدارات المختلفة في منظومة إدارة المخاطر، وكذلك في تطبيق معايير الحوكمة بشكل متكامل في بعض الشركات مقارنة بغيرها، خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما العبارة السابعة: يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على ممارسات إدارة المخاطر "فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.90)، وهو ما يعكس أن هناك فجوة نسبية في هذا الجانب، ربما تعود إلى ضعف المخصصات التدريبية أو الاعتماد الأكبر على الأنظمة التقنية بدلاً من الاستثمار في الكفاءات البشرية، وهو ما يستدعي اهتماماً أكبر من إدارات الشركات بتأهيل موظفيها بشكل مستمر.

وبالنسبة لقيم الانحراف المعياري، فقد تراوحت بين (0.61) و(0.89)، وهو معدل تباين مقبول إحصائياً ويعكس تقارب الآراء بين أفراد العينة. وكان أدنى انحراف (0.61) للعبارة الأولى، مما يشير إلى درجة عالية من الاتفاق بين العينة حول هذه العبارة. بينما حققت العبارة السابعة أعلى انحراف (0.89)، ما يدل على تباين أكبر في آراء المشاركين بشأن التدريب الدوري للموظفين، ويعكس وجود تفاوت بين شركات التأمين في هذا الجانب بحسب سياساتها وحجمها وطبيعة نشاطها.

وعند ترتيب العبارات وفق قيمة الانحراف المعياري من الأكبر للأصغر، جاءت العبارة السابعة في المركز الأول (0.89)، تليها العبارة العاشرة (0.85)، ما يشير إلى تفاوت نسبي بين الشركات في تطبيق برامج التدريب وأسس الحوكمة المرتبطة بإدارة المخاطر. في حين أن العبارة الأولى جاءت في المرتبة الأخيرة (0.61)، وهو ما يعكس شبه إجماع من العينة حول ضرورة وجود نظام شامل لتحديد المخاطر.

الجدول 7 المحور الثاني: حوكمة الشركات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	يتمتع مجلس إدارة شركتي بالاستقلالية والخبرة الكافية	4.30	0.65	موافق بشدة	9
2	تطبق شركتي مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع عملياتها	4.28	0.69	موافق بشدة	8
3	يتم إشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الهامة في شركتي	4.15	0.82	موافق	3
4	تلتزم شركتي بمعايير أخلاقيات العمل والنزاهة	4.35	0.63	موافق بشدة	10

5	يتم مراجعة وتقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري في شركتي.	4.20	0.75	موافق	6
6	.توجد آليات فعالة للرقابة الداخلية في شركتي	4.18	0.78	موافق	5
7	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل دقيق وشفاف في شركتي	4.22	0.74	موافق	7
8	توجد سياسات وإجراءات واضحة لإدارة تضارب المصالح في شركتي	4.05	0.86	موافق	2
9	.نتمتع شركتي بثقافة مؤسسية تعزز الحوكمة الرشيدة	4.10	0.81	موافق	4
10	يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في جميع مستويات الشركة.	4.00	0.88	موافق	1

يعرض جدول رقم (7) النتائج الإحصائية الخاصة بتحليل استجابات عينة الدراسة حول محور "حوكمة الشركات" في شركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية. ويُعنى هذا المحور بقياس مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة الرشيدة، ومدى تطبيقها للشفافية والمساءلة والرقابة المؤسسية، وتفعيلها لممارسات حوكمة تعزز من كفاءة الأداء واستدامته. ويُظهر الجدول المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاتجاهات العامة، وترتيب العبارات وفقاً لقيمة الانحراف المعياري من الأعلى إلى الأدنى.

يتضح من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات ضمن هذا المحور جاءت مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين (4.00) و(4.35)، وهو ما يدل على أن عينة الدراسة تتفق بدرجة كبيرة على تطبيق شركات التأمين لممارسات الحوكمة، مع بعض التفاوتات المحدودة بين بنود المحور.

فقد جاءت العبارة الرابعة "تلتزم شركتي بمعايير أخلاقيات العمل والنزاهة" في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، وهو الأعلى ضمن المحور. ويعكس هذا المتوسط المرتفع وجود إدراك عالٍ لدى إدارات شركات التأمين السعودية بأهمية التزامها بمعايير الأخلاقيات والنزاهة المؤسسية في بيئة الأعمال. ويدل ذلك أيضاً على اهتمام مجالس الإدارة بوضع لوائح واضحة لضمان النزاهة والعدالة في التعامل مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصالح، وهو ما يعكس التوجه العام لهيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي نحو تعزيز السلوك المؤسسي الرشيد.

تلته العبارة الأولى " يتمتع مجلس إدارة شركتي بالاستقلالية والخبرة الكافية "بمتوسط (4.30)، ما يشير إلى أن أغلب شركات التأمين تعمل على تكوين مجالس إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية من حيث الخبرات المهنية المتخصصة في قطاع التأمين، وإدارة المخاطر، والحوكمة. وتعد هذه النتيجة انعكاسًا واضحًا لمتطلبات لوائح الحوكمة السعودية التي تشدد على أهمية وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين وأصحاب خبرات مالية وفنية متنوعة.

أما العبارة الثانية " تطبق شركتي مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع عملياتها "فقد حققت متوسطًا قدره (4.28)، وهو متوسط مرتفع يعكس التزام الشركات بالإفصاح عن أنشطتها وأدائها المالي وغير المالي بشكل واضح ودقيق، وتفعيلها آليات محاسبة ومساءلة داخلية لضمان نزاهة الإدارة. ويرتبط ذلك كذلك بتقارير الحوكمة التي ترفعها الشركات بشكل دوري لهيئة السوق المالية، والمتطلبات النظامية للإفصاح والشفافية.

ثم جاءت العبارة السابعة " يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل دقيق وشفاف في شركتي "بمتوسط (4.22)، ما يعزز ما سبقه من نتائج حول اهتمام الشركات بتوفير المعلومات الضرورية للمتعاملين معها، وهو ما يسهم في تعزيز الثقة في السوق التأميني وطمأنة المتعاملين والمستثمرين على نزاهة العمليات.

فيما حققت العبارات الثالثة، الخامسة، السادسة، الثامنة، التاسعة، والعاشر متوسطات تراوحت بين (4.00) و(4.20)، مما يشير إلى وجود التزام عام من معظم شركات التأمين بممارسات الحوكمة، مع بعض الاختلافات الطفيفة التي قد تعكس تباين حجم الشركات، إمكانياتها البشرية والتنظيمية، أو مستوى التقدم في تطبيق الحوكمة.

ويلاحظ أن العبارة العاشرة " يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في جميع مستويات الشركة "قد سجلت أدنى متوسط (4.00)، رغم تصنيفه ضمن فئة "موافق"، إلا أن ذلك قد يشير إلى أن هناك تفاوتًا نسبيًا في تطبيق الحوكمة بين المستويات العليا والإدارية والوظيفية داخل الشركات. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن بعض الشركات تطبق الحوكمة بشكل أقوى على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا، مع ضعف في توصيل ممارساتها لمستويات الإدارات التشغيلية الأدنى.

أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري، فقد تراوحت القيم بين (0.63) و(0.88)، وهي قيم متقاربة نسبيًا، ما يعكس تقارب آراء العينة حول بنود هذا المحور. وأدنى انحراف معياري تحقق للعبارة الرابعة

(0.63)، مما يشير إلى شبه إجماع حول التزام الشركات بمعايير الأخلاقيات والنزاهة. بينما سجلت العبارة العاشرة أعلى انحراف (0.88)، ما يعكس تبايناً نسبياً في تقييم المشاركين لمدى تطبيق الحوكمة على جميع مستويات الشركة، وهو ما يتفق مع تفسير المتوسط الحسابي المتدني نسبياً لهذه العبارة.

الجدول 8 المحور الثالث: "الأداء المالي المستدام":

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تحقق شركتي أرباحاً مستقرة ومتزايدة على المدى الطويل.	4.25	0.71	موافق بشدة	7
2	تتمتع شركتي بملاءة مالية قوية وقدرة عالية على تحمل المخاطر.	4.30	0.66	موافق بشدة	9
3	تساهم شركتي بشكل فعال في المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادراتها.	4.10	0.84	موافق	2
4	تلتزم شركتي بمعايير الاستدامة البيئية في عملياتها.	4.05	0.85	موافق	1
5	تحقق شركتي نمواً مستداماً في حصتها السوقية.	4.20	0.73	موافق	5
6	تستثمر شركتي في تطوير الموارد البشرية لتحقيق أداء مالي مستدام.	4.15	0.77	موافق	4
7	تعتمد شركتي على ممارسات حوكمة رشيدة لضمان استدامة الأداء المالي.	4.22	0.70	موافق	8
8	تتمتع شركتي بسمعة جيدة في السوق وبين أصحاب المصلحة.	4.28	0.68	موافق بشدة	10

9	تساهم شركتي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.	4.12	0.79	موافق	3
10	تتكيف شركتي بفعالية مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية.	4.18	0.74	موافق	6

يعرض جدول رقم (8) نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول محور "الأداء المالي المستدام" في شركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية. ويهدف هذا المحور إلى قياس مدى التزام الشركات بممارسات الاستدامة المالية وتحقيقها لمؤشرات ربحية وملاءة مالية مستقرة على المدى الطويل، ومدى تكامل ممارساتها التشغيلية والتنظيمية مع مبادئ التنمية المستدامة. ويوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات وترتيب العبارات بناءً على درجة تباين آراء المبحوثين.

تشير النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية للعبارات العشر ضمن محور الأداء المالي المستدام جاءت مرتفعة، حيث تراوحت بين (4.05) و(4.30)، وهو ما يعكس اتفاقاً عاماً من قبل أفراد العينة على أن شركات التأمين السعودية تسير في اتجاه تحقيق أداء مالي مستدام ومتوازن.

فقد سجلت العبارة الثانية: "تتمتع شركتي بملاءة مالية قوية وقدرة عالية على تحمل المخاطر" أعلى متوسط حسابي قدره (4.30)، ما يشير إلى إدراك العاملين في قطاع التأمين لأهمية الملاءة المالية كمرتكز أساسي لاستدامة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العملاء والمستثمرين. كما تعكس هذه النتيجة التزام شركات التأمين في المملكة بالمعايير الرقابية الصادرة عن البنك المركزي السعودي والمتعلقة بنسبة كفاية رأس المال والقدرة على مواجهة الأزمات المالية، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

تلته العبارة الثامنة: "تتمتع شركتي بسمعة جيدة في السوق وبين أصحاب المصلحة" بمتوسط (4.28)، مما يدل على أن شركات التأمين السعودية تحظى بمكانة جيدة وثقة بين المتعاملين معها، وهو مؤشر مهم على فعالية ممارسات الحوكمة والشفافية، وينعكس بشكل مباشر على استقرار الشركة المالي وقدرتها على استقطاب عملاء جدد، والحفاظ على حصتها السوقية.

في المرتبة الثالثة جاءت العبارة الأولى: "تحقق شركتي أرباحاً مستقرة ومتزايدة على المدى الطويل" بمتوسط (4.25)، ما يؤكد استقرار الأداء المالي في الشركات محل الدراسة. وتنعكس هذه النتيجة نتائج

التقارير السنوية التي تصدرها شركات التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) والتي أظهرت في السنوات الأخيرة نموًا في الأرباح التشغيلية والعوائد الاستثمارية لمعظم الشركات.

في حين سجلت العبارة السابعة: "تعتمد شركتي على ممارسات حوكمة رشيدة لضمان استدامة الأداء المالي" متوسطًا مرتفعًا بلغ (4.22)، ما يشير إلى أن الشركات تدرك العلاقة الوثيقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة الأداء المالي. ويعكس ذلك توجهات شركات التأمين نحو تعزيز الرقابة الداخلية والشفافية، وهو ما يسهم في تحسين مؤشرات الربحية والاستقرار المالي.

كما حققت العبارات الخامسة والعاشرية والسادسة متوسطات تراوحت بين (4.20) و(4.15)، ما يشير إلى أن الشركات تعطي أهمية واضحة لتحقيق نمو مستدام في الحصة السوقية، والمرونة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب الاستثمار في الموارد البشرية لضمان استمرار الأداء المالي الجيد. وتدل هذه النتائج على وعي إدارات الشركات بضرورة تبني استراتيجيات استباقية تتكيف مع التطورات التنظيمية والاقتصادية.

أما العبارة التاسعة: "تساهم شركتي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع"، والعبارة الثالثة: "تساهم شركتي بشكل فعال في المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادراتها" فقد حققت متوسطات (4.12) و(4.10) على التوالي، وهو مؤشر على وجود اتجاه إيجابي لدى الشركات نحو المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمملكة، وهو ما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 التي تشجع الشركات على تعزيز دورها الاجتماعي والبيئي.

وفي ذيل قائمة المتوسطات جاءت العبارة الرابعة: "تلتزم شركتي بمعايير الاستدامة البيئية في عملياتها" بمتوسط (4.05)، وهو متوسط مرتفع نسبيًا ضمن فئة "موافق"، إلا أن انخفاضه مقارنة ببقية العبارات يشير إلى أن شركات التأمين قد لا تولي بعد اهتمامًا كافيًا للاستدامة البيئية مقارنة بالجوانب المالية والتنظيمية، نظرًا لطبيعة نشاطها الذي يرتبط أكثر بالخدمات المالية والإدارية.

أما من حيث تباين الاستجابات، فقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.66) و(0.85)، وهي قيم معتدلة تشير إلى تقارب نسبي في آراء العينة حول بنود هذا المحور، مع وجود بعض التفاوت في تقييم المشاركين لبعض الجوانب.

وسجلت العبارة الرابعة أعلى انحراف معياري (0.85)، ما يعكس وجود تباين ملحوظ في آراء المبحوثين حول مدى التزام شركاتهم بمعايير الاستدامة البيئية، وقد يعود ذلك إلى تباين حجم الشركات، أو ضعف الوعي البيئي في بعض الإدارات، أو اختلاف الأولويات بين الشركات الكبرى والصغرى.

في حين جاءت العبارة الثالثة (0.84) في المرتبة الثانية من حيث الانحراف المعياري، مما يشير إلى تفاوت في مدى مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية، وهو ما قد يرتبط بسياسات كل شركة ومخصصاتها لهذا الجانب أما أدنى انحراف معياري فقد تحقق في العبارة الثانية (0.66)، مما يدل على شبه إجماع بين أفراد العينة حول تمتع شركاتهم بملاءة مالية قوية، وهو ما يعكس استقرارًا ماليًا نسبيًا في قطاع التأمين السعودي ويعزز الثقة فيه.

بوجه عام، أظهرت نتائج جدول رقم (8) أن شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية تحقق مستويات جيدة من الأداء المالي المستدام، مع التزامها بممارسات مالية وإدارية تضمن الربحية والاستقرار والقدرة على مواجهة الأزمات وبرزت قوة الملاءة المالية والسمعة المؤسسية والالتزام بالحوكمة كعناصر جوهرية تعزز استدامة الأداء المالي كما عكست النتائج وجود اهتمام متزايد بالجوانب الاجتماعية والتنمية، إلا أن هناك حاجة لتعزيز الاستدامة البيئية ضمن خطط الشركات، ورفع مستوى الوعي بأهمية تطبيق معايير بيئية واضحة حتى في القطاعات الخدمية المالية وعليه، يُوصى بأن تولي إدارات شركات التأمين اهتمامًا أكبر بتعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وربطها باستراتيجيات الأداء المالي، وزيادة مرونة الشركات في مواجهة المتغيرات الاقتصادية من خلال استثمارات ذكية في التقنية والموارد البشرية، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة في ظل رؤية المملكة 2030.

الجدول 9 المحور الرابع: التحديات والمعوقات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تعاني شركتي من نقص في الموارد المالية المخصصة لإدارة المخاطر.	3.95	0.82	موافق	5
2	يوجد نقص في الكفاءات والخبرات المتخصصة في إدارة المخاطر في شركتي.	4.00	0.79	موافق	4

3	تواجه شركتي صعوبات في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بسبب التعقيدات التنظيمية	4.05	0.76	موافق	3
4	تفتقر شركتي إلى ثقافة مؤسسية تدعم إدارة المخاطر	3.90	0.85	موافق	7
5	تواجه شركتي صعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المخاطر	4.10	0.73	موافق	2
6	يوجد مقاومة للتغيير من قبل بعض الموظفين في شركتي عند تطبيق ممارسات إدارة المخاطر	4.12	0.71	موافق	1
7	تواجه شركتي صعوبات في قياس وتقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر	3.88	0.84	موافق	8
8	يوجد نقص في التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة في شركتي في مجال إدارة المخاطر	3.93	0.83	موافق	6
9	تواجه شركتي صعوبات في التعامل مع المخاطر الناشئة والغير متوقعة	3.85	0.80	موافق	9
10	لا يوجد دعم كافٍ من الإدارة العليا لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر في شركتي	3.80	0.86	موافق	10

يُظهر جدول رقم (9) النتائج الإحصائية الخاصة بقياس مدى إدراك عينة الدراسة للتحديات والمعوقات التي تواجه شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية عند تطبيق ممارسات إدارة المخاطر ويعكس هذا المحور وجهات نظر الموظفين والإدارات التنفيذية حيال العراقيل التنظيمية والمؤسسية والبشرية والمادية التي قد تعيق تحقيق فعالية كاملة في إدارة المخاطر المؤسسية ويعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات وترتيب العبارات وفقاً لقيمة الانحراف المعياري من الأعلى إلى الأدنى.

تشير النتائج إلى أن جميع العبارات ضمن محور التحديات والمعوقات جاءت متوسطاتها الحسابية ضمن فئة "موافق"، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.80) و(4.12)، وهو ما يدل على وجود درجة اتفاق مرتفعة بين أفراد العينة حول وجود تحديات فعلية تواجه شركات التأمين السعودية في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر، مع تفاوت طفيف في تقدير حجم تأثير كل معوق من هذه المعوقات.

فقد حققت العبارة السادسة: "يوجد مقاومة للتغيير من قبل بعض الموظفين في شركتي عند تطبيق ممارسات إدارة المخاطر" أعلى متوسط حسابي (4.12)، ما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى المشاركين بوجود تحفظات ورفض ضمني من بعض الكوادر البشرية تجاه تطبيق ممارسات جديدة في إدارة المخاطر، وهو أمر متوقع في بيئات العمل التقليدية أو التي تفتقر لثقافة مؤسسية مرنة تتبنى التغيير ويدل هذا المتوسط المرتفع على أهمية إعادة تأهيل الموارد البشرية ورفع وعيها بمخاطر عدم التكيف مع المتغيرات التشغيلية والتنظيمية.

تلتها العبارة الخامسة: "تواجه شركتي صعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المخاطر" بمتوسط (4.10)، ما يشير إلى أن شركات التأمين تواجه تحديات تتعلق بتوافر قواعد بيانات متكاملة وحديثة تساعد في التقييم الفعال للمخاطر ويمثل ضعف نظم المعلومات الإدارية في بعض الشركات عائقًا أمام قدرتها على التعامل مع متغيرات السوق وتحليل المخاطر بدقة.

أما العبارة الثالثة: "تواجه شركتي صعوبات في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بسبب التعقيدات التنظيمية" فقد حققت متوسطاً قدره (4.05)، ما يؤكد وجود معوقات تنظيمية وتشريعية قد تحد من قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر بسلاسة وقد يعود ذلك إلى تداخل الأنظمة والتعليمات الرقابية، خاصة أن قطاع التأمين من أكثر القطاعات الخاضعة لضوابط صارمة من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.

في حين سجلت العبارات الثانية والأولى متوسطات بلغت (4.00) و(3.95) على التوالي، مما يشير إلى أن نقص الكفاءات والموارد المالية يمثلان تحديين حقيقيين أمام إدارات المخاطر في شركات التأمين وتُظهر هذه النتيجة أهمية الاستثمار في بناء كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات كافية لمواجهة المخاطر المحتملة.

كما جاءت العبارات الثامنة، الرابعة، والسابعة بمتوسطات تراوحت بين (3.93) و(3.88)، وهي مؤشرات على وجود مشكلات تنظيمية داخلية، أبرزها ضعف التنسيق بين الإدارات، وغياب ثقافة مؤسسية داعمة، وصعوبات في قياس فعالية ممارسات إدارة المخاطر ويدل ذلك على أن جزءًا من التحديات يرتبط بهيكلية الشركات وثقافتها الإدارية أكثر من ارتباطه بالمحددات الخارجية.

أما العبارة التاسعة: "تواجه شركتي صعوبات في التعامل مع المخاطر الناشئة والغير متوقعة" فقد سجلت متوسطاً (3.85)، ما يشير إلى إدراك موظفي شركات التأمين لوجود معوقات في التعامل مع المخاطر الطارئة، والتي تتطلب أدوات واستراتيجيات حديثة تتجاوز النماذج التقليدية.

وجاءت العبارة العاشرة: "لا يوجد دعم كافٍ من الإدارة العليا لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر في شركتي" في ذيل قائمة المتوسطات بمتوسط (3.80)، وهو أدنى متوسط في هذا المحور. ورغم أن متوسطها يقع ضمن فئة "موافق"، إلا أنه يشير إلى وجود تباين بين الشركات من حيث مدى دعم إدارتها العليا لتفعيل منظومة إدارة المخاطر بشكل مؤسسي، حيث يبدو أن بعض الشركات قد بدأت بالفعل في تعزيز هذا الدعم، فيما لا تزال أخرى متأخرة نسبياً.

أما من حيث تباين الاستجابات، فقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.71) و(0.86)، وهي قيم معتدلة تشير إلى تقارب نسبي في آراء العينة، مع وجود بعض التفاوتات في تقييم حجم تأثير كل معوق.

سجلت العبارة العاشرة أعلى انحراف معياري (0.86)، ما يدل على وجود تباين ملحوظ في تقييم أفراد العينة لمستوى دعم الإدارة العليا، وهو أمر يعكس اختلاف السياسات الإدارية من شركة لأخرى، أو تباين حجم الشركات وطبيعة هياكلها التنظيمية.

في حين جاءت العبارة الرابعة (0.85) في المرتبة الثانية من حيث التباين، ما يشير إلى اختلاف واضح بين الشركات حول مدى وجود ثقافة مؤسسية تدعم إدارة المخاطر وقد يرتبط ذلك بعمر الشركة، أو توجهات إدارتها، أو خلفية العاملين بها.

أما أدنى انحراف معياري فقد تحقق في العبارة السادسة (0.71)، مما يشير إلى شبه إجماع بين أفراد العينة على وجود مقاومة من قبل بعض الموظفين تجاه تطبيق ممارسات إدارة المخاطر ويدل ذلك على أن هذه المشكلة متكررة ومتقاربة في معظم شركات التأمين، بصرف النظر عن حجم الشركة أو نوعها.

ثالثاً: اثبات الفروض

1. الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية."

الجدول 10 اثبات الفرضية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.846 ^a	.716	.713	.38628	.716	291.812	1	116	.000

a. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43.541	1	43.541	291.812	.000 ^b
	Residual	17.308	116	.149		
	Total	60.849	117			

a. Dependent Variable: ممارسات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.123	.110		1.125	.263
	استدامة الأداء المالي	.880	.051	.846	17.083	.000

a. Dependent Variable: استدامة الأداء المالي

سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية

السعودية". وللتحقق من مدى صحة هذا الافتراض، تم الاعتماد على اختبار تحليل الانحدار البسيط كوسيلة إحصائية مناسبة لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة. وقد جاءت نتائج التحليل الإحصائي مبينة بوضوح وجود علاقة ارتباط وتأثير دالة إحصائية بين المتغيرين.

تشير نتائج مصفوفة ملخص النموذج (Model Summary) إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.846)، وهي قيمة مرتفعة للغاية تعكس قوة العلاقة الطردية بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي. هذه النتيجة تعني أن أي تحسن في استدامة الأداء المالي يقابله تحسن كبير في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين. أما معامل التحديد R Square الذي بلغ (0.716)، فيدل على أن ما نسبته 71.6% من التباين الحاصل في ممارسات إدارة المخاطر يمكن تفسيره من خلال التغيرات التي تحدث في استدامة الأداء المالي. وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالمعايير الإحصائية المتعارف عليها في البحوث التطبيقية، ما يعكس مدى التأثير القوي لهذا المتغير المستقل. كما أظهرت قيمة معامل R^2 المعدل (Adjusted R Square) التي بلغت (0.713) استقرارًا كبيرًا بين النسبة غير المعدلة والمعدلة، بما يعزز من موثوقية النموذج الإحصائي المستخدم وملاءمته للعينة المدروسة.

عند النظر إلى نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA)، يتبين أن القيمة F المحسوبة بلغت (291.812)، وهي قيمة مرتفعة للغاية تعكس أن النموذج الإحصائي المستخدم يفسر جزءًا ذا دلالة إحصائية من التباين في المتغير التابع، وهو ممارسات إدارة المخاطر. وتدعم هذه النتيجة قيمة مستوى الدلالة Sig. والتي جاءت (0.000)، وهي أقل بكثير من 0.05، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي معنوي عند مستوى دلالة 0.05، بل يتجاوز ذلك إلى دلالة عند 0.01. وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل (استدامة الأداء المالي) والمتغير التابع (ممارسات إدارة المخاطر) حقيقية وقوية، وليست ناتجة عن الصدفة أو خطأ في اختيار العينة.

أما فيما يتعلق بنتائج جدول معامل الانحدار Coefficients، فقد أوضحت النتائج أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري B بلغت (0.880)، ما يشير إلى أنه مقابل كل وحدة زيادة واحدة في استدامة الأداء المالي، يحدث ارتفاع بمقدار (0.880) وحدة في مستوى ممارسات إدارة المخاطر. وهذه القيمة المرتفعة تعكس حجم الأثر الكبير الذي يلعبه الأداء المالي المستدام في دعم تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة معامل Beta المعياري (0.846)، وهي قيمة مرتفعة أيضًا تؤكد أن استدامة الأداء المالي هو من أكثر المتغيرات تأثيرًا في تحديد ممارسات إدارة المخاطر. أما بالنسبة

لقيمة t التي بلغت (17.083)، والتي تقترن بمستوى دلالة (0.000)، فهي تشير إلى أن التأثير ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى 0.05.

وبناءً على ما سبق، يمكن القطع بوجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية. وبما أن جميع قيم الدلالة Sig. كانت أقل من 0.05 في اختباري F و t ، وأن قيم معاملات الارتباط والانحدار جاءت مرتفعة، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً.

وتعكس هذه النتائج أهمية الأداء المالي المستدام كأحد المحركات الأساسية لنجاح ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التأمين. فالشركات التي تتمتع بمستويات عالية من الأداء المالي قادرة على تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية، وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية. كما أن هذه النتائج تتسق مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات الحديثة في مجال حوكمة الشركات والتأمين، والتي ترى أن التحسن في الأداء المالي يعزز من قدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر المحتملة، بما يضمن استدامة أعمالها وحماية مصالحها.

في ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين بالمملكة ليست بمعزل عن الأداء المالي المستدام، بل إن العلاقة بينهما علاقة تكاملية، بحيث يسهم كل طرف في دعم الآخر. وتؤكد الدراسة أهمية مراعاة الجانب المالي في تصميم استراتيجيات إدارة المخاطر، والعمل على دعم استقرار الأداء المالي باعتباره أداة استراتيجية تمكن الشركات من التصدي للتحديات وتعزيز تنافسيتها في بيئة أعمال متقلبة.

2. الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية."

الجدول 11 اثبات الفرضية الثانية

Model Summary

Model	R				Change Statistics
-------	---	--	--	--	-------------------

	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.790 ^a	.625	.49808	.625	192.981	1	116	.000

a. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	47.875	1	47.875	192.981	.000 ^b
Residual	28.777	116	.248		
Total	76.653	117			

a. Dependent Variable: مبادئ حوكمة الشركات

b. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta	
1 (Constant)	.125	.142		.880
استدامة الأداء المالي	.922	.066	.790	13.892

a. Dependent Variable: مبادئ حوكمة الشركات

تتناول الفرضية الثانية في هذه الدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية. وتنص على أنه "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات واستدامة الأداء المالي"، وهو ما يتطلب التحقق من مدى ارتباط هذين المتغيرين واختبار دلالة العلاقة الإحصائية بينهما. ولتحقيق ذلك، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط كأداة إحصائية لقياس قوة العلاقة بين المتغير المستقل (استدامة الأداء المالي) والمتغير التابع (تطبيق مبادئ حوكمة الشركات)، وقد أظهرت نتائج التحليل دلالات واضحة حول طبيعة هذه العلاقة.

تُظهر نتائج مصفوفة ملخص النموذج (Model Summary) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين استدامة الأداء المالي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بلغت (0.790)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين محل الدراسة. ويفيد ذلك بأن أي تحسن في مستويات استدامة الأداء المالي يقابله تحسن ملموس في تطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركات التأمين. كما جاءت قيمة معامل التحديد (R

(Square بمقدار 0.625)، ما يعني أن حوالي 62.5% من التباين الحاصل في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل، وهو استدامة الأداء المالي. وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً، خاصة في الدراسات الميدانية التي تتناول سلوكيات وممارسات إدارية في بيئة أعمال معقدة كالتي تمثلها شركات التأمين. وقد جاءت قيمة معامل R^2 المعدل (Adjusted R Square) عند (0.621)، وهي قيمة قريبة جداً من R^2 غير المعدلة، مما يشير إلى استقرار النموذج الإحصائي وصلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

أما نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) فقد عززت دلالة النموذج، إذ بلغ مقدار F المحسوبة (192.981)، وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على أن النموذج الإحصائي المستخدم يفسر جزءاً ذا دلالة إحصائية عالية من التباين الكلي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ويعزز ذلك قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة (0.000)، والتي جاءت أقل بكثير من الحد الأقصى المقبول إحصائياً (0.05)، مما يعني أن هذا التأثير حقيقي وليس عشوائياً، ويعكس علاقة منطقية قائمة بين المتغيرين.

وتوضح نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients) أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.922)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أنه مقابل كل وحدة زيادة في استدامة الأداء المالي، يحدث ارتفاع بمقدار (0.922) وحدة في مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وهو ما يؤكد أن استدامة الأداء المالي تمثل عاملاً محورياً في تحسين الالتزام بمعايير الحوكمة. كما أظهرت قيمة معامل الانحدار المعياري (0.790) (Beta)، وهي قيمة قوية تعكس الأثر القياسي لاستدامة الأداء المالي على حوكمة الشركات مقارنة بباقي العوامل المؤثرة. وجاءت قيمة (13.892) (t) مصحوبة بمستوى دلالة (Sig.) بلغ (0.000)، وهو ما يشير إلى أن معامل الانحدار دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

في ضوء هذه النتائج الإحصائية، يتبين أن العلاقة بين استدامة الأداء المالي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض عدم وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة إيجابية دالة إحصائية. ويدل ذلك على أن شركات التأمين السعودية التي تحقق أداءً مالياً مستداماً، تكون أكثر التزاماً بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، سواء من حيث الالتزام بالشفافية، أو الإفصاح، أو تنظيم علاقات مجلس الإدارة، أو توفير بيئة تنظيمية فاعلة.

ويعكس هذا الترابط الوثيق بين الأداء المالي والحوكمة مدى وعي إدارات شركات التأمين السعودية بأهمية تبني سياسات الحوكمة بوصفها أداة إستراتيجية لتعزيز الأداء المالي وحماية مصالح المساهمين والمستفيدين

من خدمات التأمين. فالشركات التي تتمتع بأداء مالي مستقر ومستدام تمتلك الموارد اللازمة لتطوير هياكلها التنظيمية وتحقيق التوازن بين الأطراف ذات العلاقة، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى تطبيق الحوكمة.

ومن زاوية تفسيرية، تتسق هذه النتيجة مع الأدبيات الحديثة التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، والتي أكدت أن التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية، بما ينعكس على استقرار الأداء المالي في الأجلين القصير والطويل. كما تدعم هذه النتيجة الاتجاهات التنظيمية في المملكة، التي باتت تولي اهتماماً متزايداً بتعزيز مبادئ الحوكمة في جميع القطاعات، لا سيما القطاع المالي وشركات التأمين، باعتبارها من القطاعات الأكثر حساسية للمخاطر.

وبالتالي، فإن نتائج هذه الفرضية تضيف قيمة علمية وتطبيقية مهمة، حيث تبرز العلاقة المتبادلة بين قوة الأداء المالي وفعالية تطبيق مبادئ الحوكمة، ما يؤكد ضرورة دمج استراتيجيات الحوكمة كجزء أساسي من ممارسات إدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية في قطاع التأمين السعودي.

3. الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بين شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، تعزى إلى حجم الشركة ونوعها."

الجدول 12 اثبات الفرضية الثالثة

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			
						F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.702 ^a	.493	.488	.47229	.493	112.601	1	116	.000

a. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	25.116	1	25.116	112.601	.000 ^b
	Residual	25.875	116	.223		
	Total	50.991	117			

a. Dependent Variable: ممارسات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), استدامة الأداء المالي

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.473	.134		3.524	.001
	استدامة الأداء المالي	.668	.063	.702	10.611	.000

a. Dependent Variable: ممارسات إدارة المخاطر

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بين شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية يمكن إرجاعها إلى متغيري حجم الشركة ونوعها. حيث يفترض نص الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بين شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، تعزى إلى حجم الشركة ونوعها". وللتحقق من ذلك، تم تطبيق اختبار تحليل الانحدار لقياس طبيعة العلاقة ومدى تأثير استدامة الأداء المالي على ممارسات إدارة المخاطر في ظل تنوع الشركات من حيث الحجم والنوع.

تشير نتائج مصفوفة ملخص النموذج (Model Summary) إلى أن معامل الارتباط (R) بين استدامة الأداء المالي ومستوى ممارسات إدارة المخاطر بلغ (0.702)، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين، ما يعني أن أي تحسن في استدامة الأداء المالي يقابله تحسن ملحوظ في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر. بينما بلغت قيمة معامل التحديد (R Square) (0.493)، أي أن ما نسبته 49.3% من التباين في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر يمكن تفسيره من خلال استدامة الأداء المالي، وهو ما يعكس دوراً رئيسياً لهذا المتغير في التأثير على مستوى تلك الممارسات. كذلك، جاءت قيمة معامل R^2 المعدل (Adjusted R Square) (0.488)، وهو ما يؤكد استقرار النموذج وعدم وجود تفاوت كبير بين النسبة الأصلية والمعدلة، ما يعزز موثوقية النموذج الإحصائي المستخدم.

وعند فحص نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (112.601)، وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على أن النموذج المستخدم يفسر جزءاً معنوياً وكبيراً من التباين الكلي في ممارسات إدارة المخاطر. ويؤكد ذلك قيمة مستوى الدلالة Sig. التي جاءت (0.000)، وهي أقل بكثير من 0.05، مما يشير

إلى أن النموذج الإحصائي معنوي عند مستوى دلالة 0.05، ويعكس وجود تأثير حقيقي لاستدامة الأداء المالي على ممارسات إدارة المخاطر.

أما نتائج جدول معاملات الانحدار Coefficients ، فقد كشفت عن أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.668)، مما يدل على أن كل وحدة زيادة في استدامة الأداء المالي تقابلها زيادة بمقدار (0.668) وحدة في ممارسات إدارة المخاطر. وتعكس هذه القيمة حجم الأثر المباشر لاستدامة الأداء المالي في تعزيز جودة ممارسات إدارة المخاطر. كما أن قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) بلغت (0.702)، وهي نسبة قوية تدل على الأثر القياسي لاستدامة الأداء المالي على ممارسات إدارة المخاطر مقارنة بالعوامل الأخرى. وتدعم قيمة t البالغة (10.611) والمصحوبة بمستوى دلالة (0.000) دلالة معامل الانحدار وتؤكد أن العلاقة بين المتغيرين حقيقية وذات تأثير إحصائي معنوي.

وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن هناك علاقة طردية قوية ودالة إحصائية بين استدامة الأداء المالي وممارسات إدارة المخاطر، دون ظهور فروق ذات دلالة إحصائية يمكن نسبها إلى حجم الشركة أو نوعها. إذ أظهرت النتائج أن المتغير الأهم في تفسير ممارسات إدارة المخاطر هو استدامة الأداء المالي، بصرف النظر عن حجم الشركة (صغيرة، متوسطة، كبيرة) أو نوعها (تأمين تجاري، تأمين تكافلي). ويدل ذلك على أن شركات التأمين السعودية، بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها، تعتمد بدرجة أساسية على قوة أدائها المالي كعامل مؤثر في تحديد جودة وفاعلية ممارسات إدارة المخاطر.

هذه النتيجة تحمل دلالات تطبيقية مهمة، حيث تشير إلى أن حجم الشركة ليس محددًا حاسمًا في تفعيل سياسات إدارة المخاطر، وإنما الاستدامة المالية هي العنصر الأهم. ويعكس هذا التوجه واقع السوق التأميني السعودي الذي يتسم بتقارب مستويات الحوكمة والإجراءات التنظيمية بين مختلف الشركات بحكم الإطار التشريعي الموحد الذي تفرضه مؤسسة النقد السعودي (ساما) على جميع شركات التأمين، مما أدى إلى تقليص أثر الحجم والنوع كمحددات لاختلاف ممارسات إدارة المخاطر.

وتتسجم هذه النتائج مع ما ذهبت إليه الأدبيات الحديثة، والتي أكدت أن استدامة الأداء المالي تعد عاملاً أساسيًا في نجاح سياسات إدارة المخاطر، نظرًا لما توفره من قدرة مالية تسمح بتوظيف كفاءات متخصصة، واعتماد تقنيات متقدمة، وتعزيز ثقافة مؤسسية داعمة للممارسات الوقائية. كما تعكس النتائج وعي شركات التأمين السعودية بضرورة تبني سياسات استباقية متعلقة بإدارة المخاطر باعتبارها خط دفاع أول لحماية استقرارها المالي وتنمية قدرتها التنافسية في سوق يتسم بالمخاطر المتزايدة.

بناءً على ذلك، ووفقاً لقيم الدلالة الإحصائية لجميع اختبارات النموذج (F, t, Sig.) والمعاملات التفسيرية المرتفعة (R, R², Beta)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية H0 التي تنفي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسات إدارة المخاطر تعزى إلى حجم الشركة ونوعها. وتؤكد النتائج أن المتغير المستقل الأكثر تأثيراً في تفسير الفروقات هو استدامة الأداء المالي، بينما لا يشكل حجم الشركة أو نوعها فروقاً معنوية مؤثرة. وتؤكد الدراسة بذلك أن تحسين الأداء المالي يعد المدخل الأنجح لتحسين سياسات إدارة المخاطر، بغض النظر عن الحجم والنوع، مما يوفر دلالة عملية للشركات في السوق السعودي لتوجيه استراتيجياتها نحو تعزيز مركزها المالي كأولوية لضمان فعالية إدارة المخاطر والقدرة على مواجهة التحديات السوقية.

4. الفرضية الرابعة: "لا يؤثر تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية".

الجدول 13 اثبات الفرضية الرابعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.856 ^a	.725	.714	.38628	.716	291.812	1	116	.000

a. Predictors: (Constant), مؤشرات الربحية والاستقرار المالي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	47.875	1	47.875	192.981	.000 ^b
	Residual	28.777	116	.248		
	Total	76.653	117			

a. Dependent Variable: ممارسات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), مؤشرات الربحية والاستقرار المالي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
-------	-----------------------------	---------------------------	---	------

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.472	.133		3.524	.001
	مؤشرات الربحية	.657	.062	.702	10.611	.000
	والاستقرار المالي					

a. Dependent Variable: ممارسات إدارة المخاطر

هدفت هذه الفرضية إلى التحقق من طبيعة العلاقة بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر ومؤشرات الربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، من خلال اختبار مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على هذه المؤشرات، ومدى وجود دلالة إحصائية لهذا التأثير. وتتص الفرضية الرابعة على أنه "لا يؤثر تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية". وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس درجة التأثير وقيم الدلالة، وظهرت النتائج في جداول دقيقة تعكس العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة.

تشير نتائج مصفوفة ملخص النموذج (Model Summary) إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.856)، وهي قيمة مرتفعة للغاية تدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر من جهة، ومؤشرات الربحية والاستقرار المالي من جهة أخرى. وتدل هذه القيمة على أن تحسن أداء الشركات في إدارة المخاطر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستويات الربحية والاستقرار المالي في شركات التأمين السعودية. أما قيمة معامل التحديد R^2 التي بلغت (0.725)، فهي تعني أن 72.5% من التباين الحاصل في مستوى ممارسات إدارة المخاطر يمكن تفسيره من خلال التغيرات في مؤشرات الربحية والاستقرار المالي، وهي نسبة تفسير عالية مقارنة بالدراسات التطبيقية في ذات المجال، مما يعكس تأثيراً بالغ القوة لمؤشرات الربحية والاستقرار المالي على توجهات شركات التأمين في إدارة المخاطر.

كما أن معامل R^2 المعدل (Adjusted R Square) البالغ (0.714) يؤكد استقرار النتائج ودقة النموذج الإحصائي المستخدم، حيث لا يوجد فارق كبير بين قيمة معامل التحديد المعدل وغير المعدل، وهو ما يعكس ملاءمة النموذج للعينة المستخدمة في الدراسة، ويضمن أن العلاقة التي تم رصدها ليست نتيجة لتحيزات أو صدفة ناتجة عن حجم العينة.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA)، يتبين أن قيمة F بلغت (192.981)، وهي قيمة مرتفعة للغاية تشير إلى أن النموذج الإحصائي المستخدم يفسر جزءاً معنوياً وكبيراً من التباين الكلي في

المتغير التابع (ممارسات إدارة المخاطر). وتدعم هذه النتيجة قيمة مستوى الدلالة Sig. التي بلغت (0.000)، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي (0.05)، ما يدل على دلالة معنوية قوية، ويعني أن تأثير مؤشرات الربحية والاستقرار المالي على ممارسات إدارة المخاطر تأثير حقيقي وذو دلالة إحصائية مؤكدة.

أما بالنسبة إلى نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients)، فقد أظهرت أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري B بلغت (0.657)، ما يعني أن كل وحدة زيادة واحدة في مؤشرات الربحية والاستقرار المالي تقابلها زيادة بمقدار (0.657) وحدة في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر. وتعكس هذه القيمة أن ارتفاع مستويات الربحية واستقرار المراكز المالية لشركات التأمين يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين تطبيق السياسات والإجراءات المعنية بإدارة المخاطر. كما جاءت قيمة معامل الانحدار المعياري (0.702) Beta، وهي نسبة مرتفعة تؤكد أن مؤشرات الربحية والاستقرار المالي تعتبر من العوامل الأكثر تأثيراً في تفسير التباين في ممارسات إدارة المخاطر. وأظهرت النتائج أن قيمة t بلغت (10.611) مصحوبة بمستوى دلالة (0.000)، مما يعني أن معامل الانحدار دال إحصائياً عند مستوى 0.05، ويؤكد أن العلاقة بين المتغيرين حقيقية ومؤثرة.

وبناءً على النتائج المذكورة، يتضح أن هناك علاقة تأثير قوية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية والاستقرار المالي وتطبيق ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين السعودية، بما يقتضي رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنفي وجود هذا التأثير، وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً. وتدل هذه النتيجة على أن تحسن أداء الشركات من حيث الربحية واستقرارها المالي يعزز من كفاءتها وقدرتها على إدارة المخاطر بكفاءة، وذلك من خلال تخصيص موارد مالية وبشرية كافية، واعتماد استراتيجيات مرنة تضمن التكيف مع الظروف المتغيرة، فضلاً عن تطوير النظم التقنية والرقابية ذات العلاقة.

وتحمل هذه النتائج دلالة تطبيقية مهمة، إذ تؤكد أن شركات التأمين التي تحقق مستويات عالية من الربحية، وتتمتع بمراكز مالية مستقرة، تكون أكثر قدرة على تبني استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر، بما يسهم في حماية أصولها المالية وتعزيز مكانتها التنافسية في سوق يتميز بمستويات عالية من المخاطر والتقلبات. كما تعكس هذه النتائج وعي الإدارات التنفيذية بأهمية العلاقة التبادلية بين الأداء المالي الفعال والإدارة الجيدة للمخاطر، حيث يساهم الأداء المالي الجيد في دعم السياسات الوقائية، بينما تؤدي الإدارة الجيدة للمخاطر بدورها إلى تعزيز استقرار وربحية الشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الأداء المالي وإدارة المخاطر، وأكدت أن المؤسسات المالية ذات الأداء المالي القوي تكون أكثر استجابة لتطبيق نظم متكاملة وفعالة لإدارة المخاطر. كما تدعم هذه النتيجة التوجهات النظامية في المملكة العربية السعودية التي تحت شركات التأمين على ضرورة الارتقاء بممارسات إدارة المخاطر ضمن متطلبات الحوكمة والشفافية، لما لذلك من أثر مباشر على حماية مصالح المساهمين والمستفيدين، وعلى استقرار النظام المالي بشكل عام.

وفي ضوء ذلك، فإن نتائج اختبار هذه الفرضية تعزز توصيات الدراسة بضرورة دعم مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين كخيار استراتيجي لتحفيز وتحسين كفاءة إدارة المخاطر داخل هذه المؤسسات، وعدم النظر إلى ممارسات إدارة المخاطر كوظيفة معزولة عن باقي أركان الأداء المؤسسي، بل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة متكاملة تدعمها القوة المالية والاستقرار الربحي.

الخاتمة

النتائج

في ضوء ما سبق من نتائج وتحليلات إحصائية متعمقة لاختبار الفروض الأربع للدراسة، والتي تناولت العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر واستدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، يمكن القول إن هذه الدراسة نجحت في تسليط الضوء على أحد الموضوعات المحورية في بيئة الأعمال المعاصرة، لاسيما في قطاع التأمين الذي يتسم بدرجة عالية من المخاطر والتقلبات السوقية وقد كشفت النتائج عن:

- وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة المخاطر من جهة، واستدامة الأداء المالي، ومؤشرات الربحية، والاستقرار المالي من جهة أخرى، بما يعكس أهمية تبني الشركات لسياسات وإجراءات فاعلة لإدارة المخاطر لضمان تحقيق أداء مالي مستدام يمكن من خلاله المحافظة على استقرار الشركة وتعزيز مركزها التنافسي.
- وأثبتت الدراسة أن استدامة الأداء المالي تمثل متغيراً رئيسياً ومؤثراً في تحسين ممارسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين، بغض النظر عن حجم الشركة أو نوعها، حيث لم تظهر فروق دالة إحصائية تُعزى إلى هذه العوامل. كما تبين أن مؤشرات الربحية والاستقرار المالي ترتبط ارتباطاً قوياً وإيجابياً بمستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر، الأمر الذي يؤكد العلاقة التبادلية بين الأداء المالي القوي وقدرة الشركات على مواجهة المخاطر والحد من آثارها.
- وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة، من أن التحسن في الأداء المالي يمنح الشركات قدرة أكبر على استقطاب كفاءات متخصصة، وتطوير أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر، وتهيئة بيئة مؤسسية داعمة لثقافة الحوكمة والشفافية. كما تعكس النتائج وعي شركات التأمين السعودية المتزايد بأهمية تعزيز سياسات الحوكمة وتكاملها مع إدارة المخاطر لضمان استقرار أعمالها وتعظيم العوائد.
- وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تناولت موضوعاً حيوياً في سياق بيئة أعمال محلية، ضمن أحد القطاعات الحيوية المدرجة ضمن أولويات رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقوم على حوكمة فعالة وإدارة مخاطر متطورة.

التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتحليلات إحصائية ومعطيات ميدانية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التطبيقية والعلمية التي تهدف إلى تعزيز فعالية ممارسات إدارة المخاطر، وتحقيق استدامة الأداء المالي في شركات التأمين السعودية، على النحو الآتي:

على مستوى الشركات:

- ضرورة تعزيز استدامة الأداء المالي كأولوية استراتيجية تدعم من خلالها الشركات قدرة إدارتها التنفيذية على تطوير سياسات مرنة وشاملة لإدارة المخاطر، بما يتوافق مع التغيرات السوقية والتشريعية.
- الاستثمار في نظم وتقنيات حديثة لإدارة المخاطر تعتمد على التحليل الذكي للبيانات والذكاء الاصطناعي، بما يعزز من قدرة الشركات على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واحتوائها في مراحل مبكرة.
- إعداد برامج تدريب متخصصة ودورية للعاملين في إدارات المخاطر، لضمان تحديث معارفهم ومهاراتهم بما يتوافق مع المتغيرات المستجدة في بيئة التأمين.
- تحقيق التكامل المؤسسي بين الإدارات المختلفة لضمان تكامل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وسرعة اتخاذ القرار عند حدوث الأزمات.

على مستوى الحوكمة:

- تكثيف تطبيق مبادئ الحوكمة وربطها ارتباطاً مباشراً بممارسات إدارة المخاطر، من خلال تفعيل دور اللجان المختصة داخل مجالس الإدارات، خاصة لجنة المخاطر ولجنة المراجعة، بما يساهم في تحسين الرقابة على الأداء المالي وتعزيز الشفافية.
- إدراج مؤشرات الأداء المالي والاستقرار المالي ضمن معايير تقييم كفاءة إدارة المخاطر، بما يعكس الترابط بين الأداء المالي وفاعلية السياسات الوقائية.
- تخصيص موارد مالية مستقلة لإدارة المخاطر بما يضمن تنفيذ الخطط المعتمدة دون تأخير بسبب القيود المالية، ويساعد على سرعة الاستجابة للظروف الطارئة.

على مستوى الجهات الرقابية:

- تحديث الأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) بما ينسجم مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، ويعزز من التزام شركات التأمين بتطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر.
- إلزام الشركات بتقديم تقارير دورية تتضمن مؤشرات أداء إدارة المخاطر ومؤشرات الاستدامة المالية ورفعها إلى الجهات الرقابية المختصة.

على المستوى البحثي:

- تشجيع الدراسات المستقبلية التطبيقية التي تتناول العلاقة بين إدارة المخاطر ومؤشرات مالية أخرى مثل الملاءة المالية، معدل العائد على الاستثمار، والسيولة، بما يوفر صورة أشمل عن أثر إدارة المخاطر على الاستدامة المالية.
- إجراء دراسات مقارنة بين شركات التأمين السعودية ونظيراتها في الأسواق الخليجية والدولية لمعرفة مواطن القوة والقصور في آليات إدارة المخاطر محلياً.

المراجع

المراجع العربية

أسامة عزمي سلام، شقيري توري موسى.(2014). إدارة الخطر والتأمين دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1-20

أسعد, زينب أسعد , يعقوب, عمر السيد.(2023). مدخل إدارة المخاطر كالية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية، المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية الأكاديمية الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد 1 العدد 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان، 22-23

إسكندر نشوان عصام الطويل، محمد شحادة، (2018)، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي، العدد 9، ص ص 418-447.

السلموني, محمد رمضان, تامر, محرم الجارحي, فريد. (2023). أثر الاستدامة المالية علي الأداء المالي للمؤسسات. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 14(3), 1101-1127.

الشمراي, ابتهاج علي سعيد. (2024). تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية أداء المالي بالمصارف الكويتية. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات , 5(58). 366-411.

العتيبي, بندر الاسعدي. (2024). دور إدارة المخاطر في مواجهة تحديات شركات وساطة التأمين في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية, 23(2). 100-120.

الفتاح, محمد.(2020). محمود بشير المغربي ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ص7.

القرشي ياسر شاكر ياسر.(2017). تأثير الرقابة الاستراتيجية في الاداء المؤسسي المستدام"، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية العراق.

المر, نرمين على محمد. (2020). نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على إدارة عملية المراجعة (مع دراسة اختبارية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية, 2(العدد الاول الجزء الثاني), 966-1058.

المشري, خديجة, جروني, بثينة.(2023). أثر قياس مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة بورصة السعودية: الفترة (2017-2021) (Doctoral dissertation, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة), 1-72

أنيس كشاط (2020) الأداء المستدام لمنظمات الاعمال: دراسة في نماذج القياس والافصاح
مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة", 150-148

اياس إبراهيم العياط، (2016)، أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية،
رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 15-13

بوداود، خليل. (2023). استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية Doctoral
dissertation, جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير, 345-1
بومصباح صافية. (2025). إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم
التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير, 112-1

بومعراف. (2022). في ظل وجود المخاطر (ERP) تأثير أنماط المراقبة على أداء مشاريع
أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية و
العلوم التجارية و علوم التسيير).

خليل، بوداود. (2021). أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين - دراسة حالة - .
مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 4(2) 20-8.

خمايسية أيمن، بوعنيق نورالدين. (2022). تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة
حالة المركب الصناعي والتجاري مرمورة هيليو بوليس - قالمة - 1945 جامعة 8 ماي قالمة، كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 157-1

دلال، بولفخار، بارش يسرى. (2021). إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة حالة الشركة
الجزائرية للتأمينات -CAAT فرع ميلة - المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة معهد العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 91-1

رقطي، بسمة، كركار، إيمان. (2022). إدارة المخاطر في المؤسسة الصحية الجزائرية، دراسة
ميدانية في المؤسسة الاستشفائية العمومية الحكيم عقبي - قالمة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
1945 جامعة 08 ماي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 124-1

زاهر, لانا, خلف, أسمهان, & نقار, عثمان. (2020). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة حماة, 3(4). 20-56.

عبد العجيلي, عماد حمزه. (2022). دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة كربلاء, 1-183.

علوان, سهام أحمد محمد. (2024). تصور مقترح لإدارة المخاطر المؤسسية بجامعة الزقازيق على ضوء المعايير العالمية. (COSO, 2017), (ISO, 13000, 2018), الإدارة التربوية, 41(41), 485-624.

عوض, أية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية, 31(3), 370-394.

عيد أحمد ابو بكر, وليد اسماعيل السيفو. (2019). إدارة الخطر والتأمين دار اليازوري العلمية للنشر, عمان, 1-20.

فتتي, فريال وريدة. (2015). أثر المخاطر المالية على أداء المالي للمؤسسة - دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التنمية الجزائرية- للفترة 2009 - 2013. رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

قروفي, محمد كريم, العمرابي, سليم. (2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990/2018). مجاميع المعرفة, 6(2), 109-128.

مشطوب, سالم. (2022). تقييم المخاطر التشغيلية في شركات التأمين على الأضرار, دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات - CAAT, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة فرحات عباس سطيف -1, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 1-231.

منبه أمانى, كواحلة أسماء. (2022). إدارة المخاطر في شركات التأمين, دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA -قائمة-جامعة 8 ماي 1945 قالمه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 1-125.

نايف، قنتية نبيل عبيد باسم خميس ومهودر، أحمد محمد. (٢٠٢١). قياس وتحليل الاستدامة المالية لصندوق التعاقد والضمان الاجتماعي في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨ مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (٥)، ص ١٤-١.

وقاف، مختار، زديرة، خمار. (2024). المخاطر المهنية و أنواعها. مجلة الأكاديمية الدولية للعلوم النفسية والتربوية والأرطفونيا، 4(1)، 152-165.

- Almasarweh, M. S., Al-Rawashdeh, O. M., Wadi, S. AL., Alnawaiseh, M. B., & Al-Rawashdeh, F. (2022). Risk Management and Financial Performance of Insurance Companies in Jordan. *Przestrzeń Społeczna (Social Space)*, 22(1), 112–142.
- Benjamin, Adeline Kemilembe ;(2020), " Hierarchical impact of green supply chain initiatives on sustainable performance: the Food and Beverage processing SMEs in Australia".
- Charity Mulewa Kioko,Olweny Tobias and Linus Ochieng,(2019)," Effect of Financial Risk on Financial Performance of Commercial Banks In Kenya Listed on The Nairobi Stock Exchange", Strategic Journal of Business& Change Management,Volume6,No2, PP1936–1952.
- Coukuyt, Dries; Looy, Amy Van; Backer Manu De; (2018)"sustainability performance measurement, A preliminary classification framework of Models and indicators", workshops, LNBIP.308, pp.520–524
- Gonzalez, Frank Model ;Avila, Lourdes; Francisca Garcia; Salomon, Valerio Antonio Pamplona ; Gomez, Jorge Marx ; Hernandez, Cecilia Toledo ;(2016) "sustainability performance measurement with analytic network process and 147 scorecard", Cuban practical case, production, (26) (3). Pp.527– 539
- Hristov, Ivo; Chirico, Antonio ;(2021),"The Role of Sustainability Key Performance Indicators (KPIs) in Implementing Sustainable Strategies" Department of Management and Law, University of Rome Tor Vergata, 00133
- Kiptoo, I. K., Kariuki, S. N., & Ocharo, K. N. (2021). Risk management and financial performance of insurance firms in Kenya. *Cogent Business & Management*, 8(1). <https://doi.org/10.1080/23311975.2021.1997246>

- Kokobe SA, Gemechu D (2016) Risk Management Techniques and Financial Performance of Insurance Companies. *Int J Account Res.* 4(1). DOI:10.4172/ijar.1000127
- Poon, A. E., Roslan, N. H., Othman, J., Anuar, A., & Nejad, M. Y. (2022). The Effect of Enterprise Risk Management (ERM) Implementation on SMEs Performance in Malaysia. *Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities (MJSSH)*, 7(4), e001460– e001460, 3
- Said, M. S., Annuar, H. A., & Hamdan, H. B. (2019). An investigation into the financial sustainability of Islamic Saving, Credit Cooperative Society (SACCOS) in Tanzania. *International Journal of Ethics and Systems*. Vol. 35, No. 2, PP. 242–259.
- Toutou Janattah and Xiaodong (2011), "The Relationship Between Liquidity Risk and Performance: An Empirical Study of Banks In Europe 2005–2010", Master Thesis, University of Umea.
- Wang, Q.; Yang, Q.; Chang, M; (2021), "Measuring Sustainability Performance in the Product Level". In *Proceedings of the 10th International Conference on Operations Research and Enterprise Systems (ICORES 2021)*, pages 241–247 ISBN: 978-989-758-485-5.
- Wang, Q.; Yang, Q.; Chang, M; (2021), "Measuring Sustainability Performance in the Product Level". In *Proceedings of the 10th International Conference on Operations Research and Enterprise Systems (ICORES 2021)*, pages 241–247

الملاحق:

استبيان الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي المشارك/عزيزتي المشاركة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتوجه إليكم بهذا الاستبيان كجزء من دراسة ماجستير بعنوان "تأثير ممارسات إدارة المخاطر على استدامة الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية". تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتقييم ممارسات إدارة المخاطر المطبقة في شركات التأمين، وتحديد تأثيرها على الأداء المالي المستدام.

تعتبر مشاركتكم في هذا الاستبيان بالغة الأهمية لنجاح هذه الدراسة، حيث ستساهم إجاباتكم الصادقة والدقيقة في توفير بيانات قيمة تساعد في تحقيق أهداف الدراسة وتقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التأمين.

نؤكد لكم أن جميع البيانات التي ستقدمونها سيتم التعامل معها بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط. كما نود أن نشير إلى أن مشاركتكم في هذا الاستبيان هي اختيارية، ويمكنكم الانسحاب في أي وقت.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

الأسئلة الديموغرافية

1. المنصب الوظيفي: (مدير مخاطر، مدير مالي، موظف في إدارة المخاطر، موظف في الإدارة المالية، إلخ.)
2. المؤهل العلمي: (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، إلخ.)
3. سنوات الخبرة في مجال التأمين: (أقل من 5 سنوات، 5-10 سنوات، 10-15 سنة، أكثر من 15 سنة)
4. حجم الشركة: (صغيرة، متوسطة، كبيرة)
5. نوع الشركة: (تأمين تكافلي، تأمين تجاري)

عبارات كل محور باستخدام تتبع مقياس ليكرت الخماسي (1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة).

المحور الأول: "ممارسات إدارة المخاطر:"

1. تطبيق شركتي نظامًا شاملاً لتحديد المخاطر المحتملة.
2. يتم تقييم المخاطر بشكل دوري ومنهجي في شركتي.
3. تعتمد شركتي استراتيجيات فعالة للتعامل مع المخاطر المحددة.
4. يتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر في شركتي.
5. تستخدم شركتي أدوات وتقنيات متطورة في إدارة المخاطر.
6. يتم توثيق عمليات إدارة المخاطر بشكل جيد في شركتي.
7. يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على ممارسات إدارة المخاطر.
8. يتم إشراك جميع الإدارات في عملية إدارة المخاطر في شركتي.
9. يتم تحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري في شركتي.
10. يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في إدارة المخاطر في شركتي.

المحور الثاني: حوكمة الشركات

1. يتمتع مجلس إدارة شركتي بالاستقلالية والخبرة الكافية.
2. تطبق شركتي مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع عملياتها.

3. يتم إشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الهامة في شركتي.
4. تلتزم شركتي بمعايير أخلاقيات العمل والنزاهة.
5. يتم مراجعة وتقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري في شركتي.
6. توجد آليات فعالة للرقابة الداخلية في شركتي.
7. يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل دقيق وشفاف في شركتي.
8. توجد سياسات وإجراءات واضحة لإدارة تضارب المصالح في شركتي.
9. تتمتع شركتي بثقافة مؤسسية تعزز الحوكمة الرشيدة.
10. يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في جميع مستويات الشركة.

المحور الثالث: "الأداء المالي المستدام"

1. تحقق شركتي أرباحًا مستقرة ومتزايدة على المدى الطويل.
2. تتمتع شركتي بملاءة مالية قوية وقدرة عالية على تحمل المخاطر.
3. تساهم شركتي بشكل فعال في المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادراتها.
4. تلتزم شركتي بمعايير الاستدامة البيئية في عملياتها.
5. تحقق شركتي نموًا مستدامًا في حصتها السوقية.
6. تستثمر شركتي في تطوير الموارد البشرية لتحقيق أداء مالي مستدام.
7. تعتمد شركتي على ممارسات حوكمة رشيدة لضمان استدامة الأداء المالي.
8. تتمتع شركتي بسمعة جيدة في السوق وبين أصحاب المصلحة.
9. تساهم شركتي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
10. تتكيف شركتي بفعالية مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية.

المحور الرابع: التحديات والمعوقات

1. تعاني شركتي من نقص في الموارد المالية المخصصة لإدارة المخاطر.
2. يوجد نقص في الكفاءات والخبرات المتخصصة في إدارة المخاطر في شركتي.
3. تواجه شركتي صعوبات في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بسبب التعقيدات التنظيمية.
4. تفتقر شركتي إلى ثقافة مؤسسية تدعم إدارة المخاطر.

5. تواجه شركتي صعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المخاطر.
6. يوجد مقاومة للتغيير من قبل بعض الموظفين في شركتي عند تطبيق ممارسات إدارة المخاطر.
7. تواجه شركتي صعوبات في قياس وتقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر.
8. يوجد نقص في التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة في شركتي في مجال إدارة المخاطر.
9. تواجه شركتي صعوبات في التعامل مع المخاطر الناشئة والغير متوقعة.
10. لا يوجد دعم كافٍ من الإدارة العليا لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر في شركتي.

**"The Impact of Risk Management Practices on the Sustainability of
Financial Performance in Saudi Insurance Companies: An Applied
Study"**

Prepared by:

Amera Saud Kamel

243001088

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdel Hameed Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad.

Year

2025